

تمهيد

بعدها كانت الدول النامية تعتمد على مسارات التنمية الموجهة نحو الداخل و التي ارتكزت على استراتيجية إحلال الواردات و ما يتطلب ذلك من حماية و تضيق الخناق على الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره نهبا للثروات الوطنية, والاعتماد بدلا من ذلك على المديونية كسبيل لتمويل المشاريع الاقتصادية اللازمة للنمو و التنمية, و ما رافق ذلك من نقص في المدخرات المحلية و تزايد الإنفاق الحكومي و تفشي ظاهرتي البطالة و التضخم و تكريس تشغيل الموارد المحلية دون الكفاءة المطلوبة و بمعدلات استغلال لا تتجاوز 50% من طاقتها وبتكنولوجيا متقدمة. إضافة إلى استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات دون القدرة على تنويع المخرجات و هو ما جعل نمو الاقتصاد و تطوره مرتبطا بالظروف الاقتصادية للدول الكبرى المستهلكة للطاقة⁽¹⁾.

هذا الوضع الداخلي ترافق بوضع خارجي تميز بطغيان الفلسفة الليبرالية و توجه معظم الدول النامية نحو تحرير اقتصادها و الانفتاح على العالم الخارجي سواء في المجال التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي, و ذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا و المعرفة و التدريب و رفع مستوى المداخيل و المعيشة و خلق المزيد من فرص العمل و التعزيز في قواعد الإنتاج و تحسين المهارات و الخبرات الإدارية و تحقيق ميزة تنافسية في مجال التصدير و التسويق .

و يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة و في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الاستثمار المحلي و السيطرة عليه من جهة أخرى. من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها إلى السوق المحلي .

و في هذا الإطار قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود و الحوافز التي تقف في طريقهم . و كانت الجزائر من بين الدول التي وضعت قوانين استثمار و التي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب و المحليين على سواء . فما هو الاستثمار الأجنبي؟ و ما هي أنواعه و محدداته؟ و عناصر جذبه و مساوئه؟ و ما هي وضعيته في الجزائر؟

(1)د/زعباط عبد الحميد."المناخ الاستثماري في الجزائر".الملتقى العلمي الدولي الثاني للبحث في سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العالبيتي الجزائر.جامعة سكيكدة ص1.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي و المديونية.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي و أشكاله.

الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي:

يعرف الاستثمار على أنه « التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر و ربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مستقبلية تعوضه عن:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.
- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.
- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع. (1)

من هذا لتعريف يمكننا استنتاج أن الاستثمار هو تامين أو توظيف الأموال.(2)

أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي فهو يتعلق بحركة رؤوس الأموال عبر الدول و هو من أبرز صور النشاط الدولي للأعمال و الذي يمكن تعريفه على أنه « انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي و بما يكفل زيادة الإنتاج و التنمية في الدولة المضيفة» (3) أو أنه « تقديم الأموال المادية و المعنوية و الأدوات من الشخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدولة المستقبلية للمساهمة المباشرة و غير المباشرة في مشروع قائم أو سيقم إنشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي من خلال مدة معقولة من الزمن » (4)

إذا الاستثمار الأجنبي ما هو إلا تامين و توظيف رؤوس الأموال في بلد أجنبي ، إذ يأتي المستثمر الأجنبي بالأموال و الخبرات الفنية و المهارات الادارية و التكنولوجيا ويستثمرها في البلد المستقبل خلال فترة معينة بغية الحصول على أرباح.

الفرع الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي.

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين رئيسيين، النوع الأول و هو الاستثمارات المباشرة، أما النوع الثاني فهو الاستثمارات غير المباشرة.

هذا و يوجد الكثير من الفرق بين هذين النوعين من الاستثمار، كما لكل نوع أشكال مختلفة

1- الاستثمار الأجنبي المباشر.

على المستوى العالمي و خلال الثلاثة عقود الماضية، اتسمت السياسات التي تبنتها الدول النامية بالتغيير تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد أشكال تدفق راس المال الأجنبي للدول النامية. فبينما اتبعت

(1) د.زياد رمضان، الاستثمار المال و الحقيقي. عمان: دار وائل. 1998.ص:13.

(2) (3) (4) د/صفوت عبد السلام عوض الله. «نظرة انتقادية للسياسة التشريعية المصرية في مجال الاستثمار و نقل التكنولوجيا» مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية. جامعة عين شمس. العدد2.2002.ص326

تلك الدول في السبعينيات سياسات تهدف إلى تخفيض الاستثمار الأجنبي المباشر، في الثمانينيات و مع ظهور مشكلة الديون التي قيدت تدفق القروض التجارية للدول النامية، اتجهت تلك الدول إلى اتخاذ إجراءات من شأنها تخفيض القيود المفروضة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و خلال التسعينات كانت الدول النامية تتنافس فيما بينها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. و يرجع ذلك بصفة رئيسية إلى أهمية الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم اقتصاديات الدول النامية من خلال توفير رأس المال، اللازم لسد فجوتي الموارد المحلية و الخارجية و نقل التكنولوجيا و الخبرات الإدارية، و تنمية الموارد المحلية و تشغيل الأيدي العاملة الوطنية و النفاذ لأسواق التصدير و الائتمان و التي تعد عناصر لازمة لتنمية اقتصاديات الدول النامية.⁽¹⁾

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حال الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة، و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، وبالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية و تقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا و الخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة.⁽²⁾

إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النشاط الذي يترتب عنه تورط مباشر في المراقبة و التسيير والإشراف على المشروعات استثمارية منشأة في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر.⁽³⁾ ينطوي لاستثمار الأجنبي على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار. سواء كان مشروعا للتسوق أو للبيع أو الصنع و الإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي و يعني هذا إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين أساسيين هما:

1-1 الاستثمار المشترك:

و هو عبارة عن اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف، و قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص. و المشاركة في الاستثمار المشترك لا يشترط أن تكون حصة رأس المال بل يمكن أن تكون من خلال تقديم الخبرة و المعرفة أو العمل التكنولوجي كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق⁽⁴⁾. مهما تكون صفة المشاركة لا بد من أن يتكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

(1) د. حسن بن ريدان الهجوج . « اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي ». مؤتمر الاستثمار والتمويل. شرم الشيخ-5-8 ديسمبر 2004، ص: 54.

(2) د. عمر صفور. العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة. الدار الجامعية. 2000-2001، ص: 47.

(3) كمال مرداوي. « مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و التدخل الحكومي ». مجلة العلوم الإنسانية. جامعة منتوري قسنطينة. عدد 17.

جوان 2002، ص: 52.

(4) د. عبد السلام أبو قحف. الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. مؤسسة شباب الجامعة. 2003، ص: 15-16-17.

1-2 الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات و تتمثل هذه المشروعات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة. لكن كثيراً ما نجد الدول النامية المضيفة تتردد كثيراً وترفض في المعظم الأحيان في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار. وهذا يعود لتخوفها من الوقوع في التبعية الاقتصادية و ما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي، و كذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها، لكن هذا لم يمنع بعض الدول في شرق آسيا و في أمريكا اللاتينية و حتى في إفريقيا من منح فرص لهذه الشركات بتملك فروعها تملكا كاملاً في هذه الدول كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي⁽¹⁾

1-3 الاستثمار في المناطق الحرة:

ظهرت المناطق الحرة في الستينيات و تم استعمالها في السبعينيات و الثمانينيات؛ و في نهاية سنة تم تعداد 55 بلد يكون قد لجأ إلى المناطق الحرة الصناعية بمجموع 130 منطقة. و تعرف المنطقة الحرة على أساس أنها منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية و خدمات أو أنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها وفق إجراءات جمركية مبسطة كما تم فيها المعاملات التجارية فيها بعملة قابلة للتحويل. يكون الاستثمار في المناطق الحرة من خلال تقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر⁽²⁾.

1-4 مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني العام أو الخاص، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني، بمكونات منتج معين (مثلاً سيارة) لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً، و في معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي لمصنع و تدفق العمليات و طرق التخزين و الصيانة... إلخ و التجهيزات الرأسمالية* في مقابل عائد مادي يتفق عليه⁽³⁾. و قد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي.

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

(1) د/عبد السلام أبو قحف. مرجع سابق. ص ص 20-23.
(2) أ. عليوش قربوع كمال. قانون الاستثمارات في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1999. ص: 31-33.
* التجهيزات الرأسمالية تكون مدفوعة الثمن بواسطة الطرف الوطني الذي يتحمل كافة تكاليف تشييد المشروع، و بالتالي لا تدخل تكلفة هذه التجهيزات تحت بند الأتعاب التي يتقاضها الطرف الأجنبي في مقابل الخدمات الفنية و الإدارية

(3) د/عبد السلام أبو قحف. مرجع سابق. ص ص 24-25.

تعريف الاستثمار الغير مباشر: الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار من خلال محفظة الأوراق المالية الدولية, ليس سوى مجرد توظيف للأموال أو الإدخارات المتاحة في اقتصاد ما , و من قبل الأشخاص و المشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد, في شراء الأوراق المالية الأجنبية, سواء كانت أسهم أو سندات أو أوراق تجارية (خصم- استبدال ديون) . و الهدف من هذا التوظيف هو أساسا الحصول على عائد مالي في شكل أنصبة أو فوائد أو أية مكاسب رأسمالية (في حالة المضاربة على الأصل ذاته)⁽¹⁾ .

و لا يحاول المستثمر من خلال هذا التوظيف التأثير على السياسة الاقتصادية في المشروع أو التحكم في الإدارة, أو التدخل في عمليات الإنتاج و تسعير المبيعات فالأمر يقتصر على تولد حقوق مالية قبل أصول المشروع, و غالبا ما يلجأ المستثمر الوطني إلى ذلك التوظيف الأجنبي عندما لا تتوفر فرص التوظيف الاستثماري الداخلي أو إمكانية تعرض التوظيف الداخلي للمخاطر دون توافر الضمانات, أو أن العائد المقارن يكون في صالح التوظيف الأجنبي و على حساب التوظيف الداخلي, و مما لا يشجع الأفراد على مثل هذا الاستثمار الخارجي, هو توافر الأسواق المالية و البورصات الخارجية و سهولة التعامل فيها , وإمكانية تسهيل الأصول و الأوراق المالية و توافر الحوافز الضريبية و حرية التحويل⁽²⁾ .

إذا باختصار الاستثمار الغير مباشر هو استثمار بالأسهم و السندات لشركات خارج الحدود الوطنية و هذا الاستثمار مرتبط بوجود بورصة أي سوق للأوراق المالية التي تعد القنوات التي يتم خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار؛ فالاستثمار المباشر يتميز عن الاستثمار غير المباشر بأنه يتيح قدرا من السيطرة على الشركة فيما يعود الثاني للمستثمر بعائد على استثماراته دون تمكينه من السيطرة على الشركة التي يساهم فيها⁽³⁾ و يعد هذا النوع من الاستثمارات ذو تأثير سيئ على الدولة المضيفة لأنه يقوم على المضاربة و يمكن أن يسبب اضطرابات في حالة هروب هذه الأموال إلى الخارج بسرعة كما حدث في دول شرق آسيا.

و يأخذ الاستثمار الأجنبي عدة أشكال. و لقد اخترنا هذا التصنيف و ذلك يرجع لعدة أسباب أهمها شيوع استخدامها و فعاليتها في تسهيل مهمة الشركة متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج كما أن، هذه الأشكال توفر التواجد أم التمثيل الملموس للشركة المعنية بالدول المضيفة, كما أن هذه الأشكال تستلزم تصريح يمنح لهذا النوع من الشركات بالدخول إلى السوق المضيف و ذلك في إطار سياسة الدولة الخاصة بفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية.

1-2 أشكال الاستثمارات غير المباشرة في مجالات التصنيع و الإنتاج:

(1) د. زينب حسين عوض الله. مرجع سابق . ص:375.

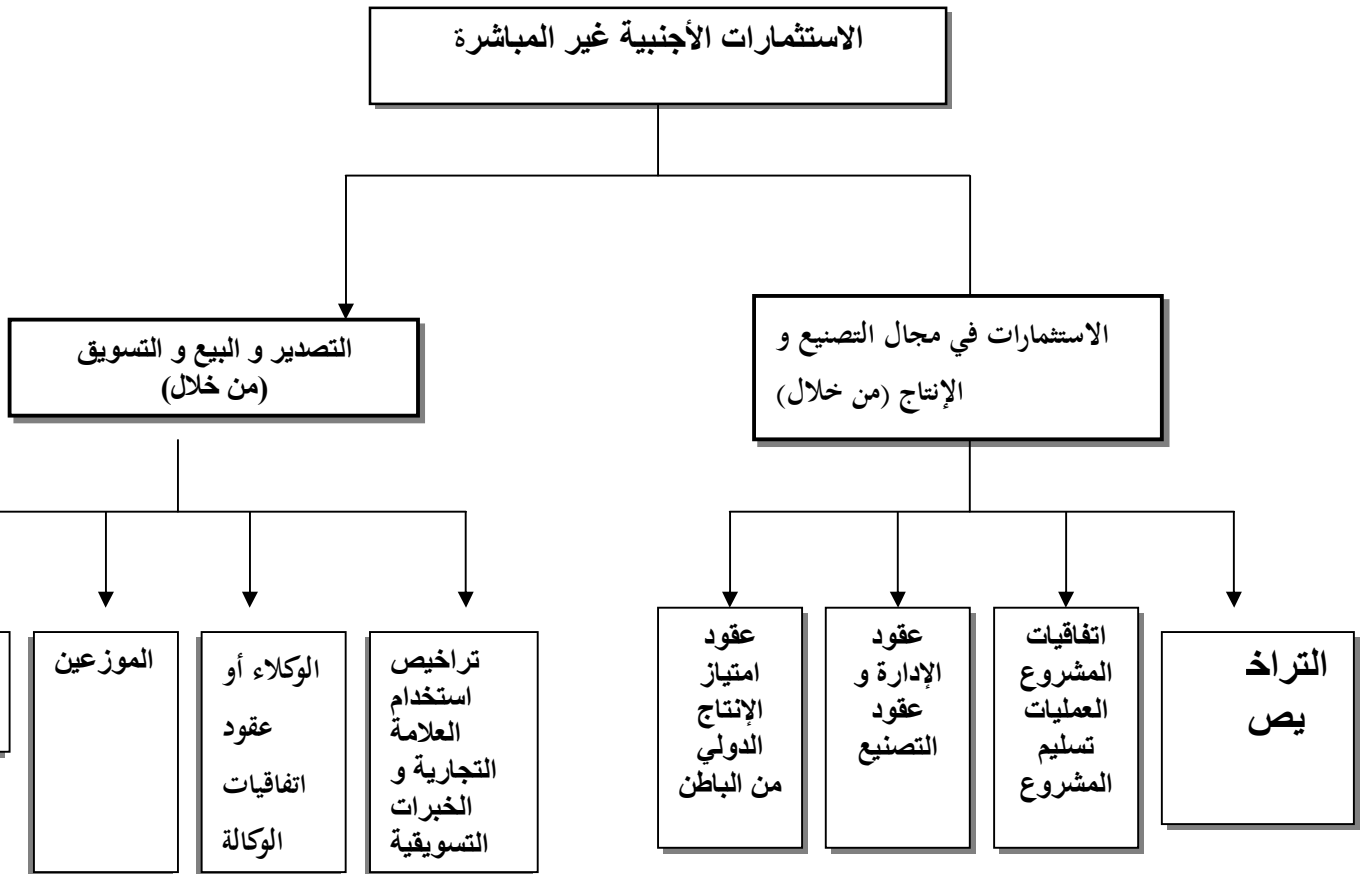
(2) د/ زينب حسين عوض الله. مرجع سابق. ص 375.

(3) د. بلعوج بولعيد. « معوقات الاستثمار في الجزائر ». المؤتمر الدولي العلمي الثاني للبحث في سبيل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية الجزائر. جامعة سيكدة 9-10/12/2003. ص2.

1-1-2 التراخيص:

تراخيص الإنتاج و التصنيع هي عبارة عن اتفاق أو عقد بمقتضاه الشركة متعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر (قطاع عام أو خاص) بالدولة المضيفة لاستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية و نتائج الأبحاث الإدارية و الهندسية... إلخ, في المقابل عائد مادي معين. و قد يشتمل الترخيص التصميمات الهندسية و الصناعية و التدريب و أساليب ضبط الرقابة على الجودة و التصميم الداخلي للمصنع و كافة التعليمات الأخرى المرتبطة بممارسة النشاط محل الترخيص. و تمكن تراخيص الإنتاج والتصنيع الشركات المتعددة الجنسيات من نقل إنتاجها من نطاق محلي بالدولة ألم إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى أي اتفاق استثماري⁽¹⁾.

شكل رقم 01: الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة



المصدر: عبد السلام أبو قحف. مرجع سابق. ص 26.

(1) د/ عبد السلام أبو قحف. مرجع سابق. ص 27.

2-1-2 اتفاقيات المشروعات / عمليات تسليم المفتاح:

هو " عبارة عن عقد أو اتفاق يتم بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني يقوم الأول بإقامة المشروع, الاستثماري و الإشراف عليه حتى بداية التشغيل, و ما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه من الطرف الثاني"⁽¹⁾.

و يتميز هذا النوع من المشروعات الاستثمارية بالخصائص الآتية:

- تقوم الدولة المضيفة أي المستثمر الوطني بدفع الأتعاب للطرف الأجنبي مقابل قيامه بوضع أو تقديم التصميمات الخاصة بالمشروع و طرق تشغيله و صيانتها و إدارته و تدريب العاملين فيه.
- تتحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول على التجهيزات و الآلات إضافة إلى تكاليف النقل و بناء القواعد.
- بعد إجراء تجارب التشغيل و الإنتاج من حيث كمية الإنتاج و الجودة و أنواع المنتجات يتم تسليم المشروع للطرف الوطني.

3-1-2 عقود التصنيع و عقود الإدارة:

و عقود التصنيع هي عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية سواء كانت عامة أو خاصة بالدولة المضيفة يتم بمقتضاها أن يقوم الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع و إنتاج سلعة معينة أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة. و عادة ما تكون هذه الاتفاقيات طويلة الأجل. أما عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات و الإجراءات القانونية يتم بمقتضاها أن تقوم الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل جزء من العمليات و الأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين (في شكل أتعاب) أو مقابل المشاركة في الأرباح.⁽²⁾

4-1-2 عقود امتيازات الإنتاج و التصنيع الدولي من الباطن:

عقد أو امتياز الإنتاج الدولي من الباطن هو عبارة عن اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين بموجبها يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن subcontractor) بإنتاج و توريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول (الأصيل principal) الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية و بعلامته التجارية. و قد تنطوي الاتفاقية المشار إليها أن يقوم الأصيل بتزويد المقاول الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة التي يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل.⁽³⁾

(1) د/ عبد السلام أبو قحف. مرجع سابق. ص 31-33.

(2) د/ عبد السلام أبو قحف. مرجع سابق. ص 33.

(3) د/ عبد السلام أبو قحف. مرجع سابق. ص 36-41.

2-2 أشكال الاستثمارات غير المباشرة في مجالات التسويق و التصدير(التجارة):

و تقسم إلى:

1-2-2 تراخيص استخدام العلامة التجارية و الخبرات التسويقية:

و هو عقد يمنح بموجبه المتعامل الأجنبي للطرف المحلي الحصول على العلامة التجارية و كذا احتكار أو الامتياز بالبيع محليا و مساعدة في التسيير مقابل مبلغ جزافي أو غتاوة و الالتزام باحترام بعض قواعد الشركة المرخصة⁽¹⁾

2-2-2 الوكلاء أو عقود اتفاقيات الوكالة⁽²⁾:

عقد الوكالة هو عبارة عن اتفاقية بين طرفين ؛ يتم بموجبها قيام أحد الأطراف الأصيل بتوظيف الطرف الثاني الوكيل لبيع أو تسهيل و إبرام اتفاقيات بيع سلع و منتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي أو الصناعي:

يعتبر الوكيل وسيط بين المنتج و المستهلك النهائي ويسهل بيع منتجات و سلع الأصيل في السوق المضيف دون أن يمتلك هو البضاعة كما تحمل هذه البضاعة بالعلامة التجارية للمنتج . وقد يأخذ الوكيل أربع أشكال:

1- الوكيل بالعمولة .

2- الوكيل بالعمولة و ضامن الوفاء بالبيع .

3- كوكيل قطع الغيار والخدمات والتسهيلات .

4- الوكيل بالعمولة وقائم على التخزين .

2-2-3 الموزعون:

الموزع هو عبارة عن عمل يقوم بالشراء المباشر من المصدر أو الشركة متعددة الجنسيات وذلك بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص, و قد تقوم الشركة المعنية أو المصدر بمنح امتياز لموزع خدمة سوق معين, بمعنى أن الموزع قد يكون المستورد الوحيد في سوق معين لمنتجات إحدى الشركات الأجنبية سواء قام بالبيع لتجار الجملة أو التجزئة أو الاثنين معا في آن واحد أو البيع المباشر للمستهلك الأخير أو الصناعي في هذا السوق⁽³⁾.

2-2-4 المعارض الدولية :

هي عبارة عن وسيلة أو طريقة مؤقتة و محددة المدة مسبقا للتعرف على السوق للشركة المعنية

(1) د/ قادري عبد العزيز: الاستثمارات الدولية. الجزائر: دار هومة.2004.ص 37.

(2) د/ فريد النجار: الاستثمار الدولي و التسويق الضريبي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.2000.ص 26.

- د/ عبد السلام أبو قحف . مرجع سابق. ص ص 43- 46.

(3) د/ عبد السلام أبو قحف. مرجع سابق . ص ص 47- 49.

المطلب الثاني : تمويل الاستثمار الأجنبي وتطوراتها و توزيعه

لقد ألزمت التحولات الاقتصادية العالمية و ظهور العولمة الدول النامية البحث عن سبل تنشيط وتطوير اقتصادها و تحقيق تنمية حقيقية و التي تعني انتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم بما يقتضي تغيرا جذريا و جوهريا في أساليب الإنتاج المستخدمة و في البنيان الثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية . فالتنمية الاقتصادية" عملية معقدة و متشابكة الأطراف و الاهتمامات لأنها تختلف عن التقدم والنمو فهي عملية أعم و أشمل منهما فهي يجب أن تتضمن بجانبها التقدم التكنولوجي و التطور في أساليب الإنتاج و النمو المتزايد في متوسط دخل الفرد ، تغيرات هيكلية رئيسية أخرى في البنية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية بحيث تعني الانتقال بالمجتمع من الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم و بتغيرات جذرية في البنيان الثقافي من عادات وتقاليد بما يتلاءم مع أساليب الإنتاجية المتطورة"⁽¹⁾

و لهذا وجدت الدول النامية أن السبيل الوحيد لتحقيق هذه التنمية هو الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية ، كما أن البديل الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عن هذه القروض ، فأصبحت غالبية الدول النامية عاجزة عن تسديد أقساط هذه القروض . كما أن البديل الآخر الخاص بالتوظيف في شكل حافظة الأوراق المالية قد ثبت فشلها نظرا لما يحدثه من أزمات اقتصادية في الدول المضيفة عند خروج هذه الأموال بطريقة فجائية و هذا كما حدث في دول شرق آسيا .

لذا نجد أن غالبية الدول النامية تفضل بديل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من فوائد على الدول المضيفة في مجال التشغيل و الإنتاج و نقل التكنولوجيا إلى غير ذلك من مزايا مباشرة و غير مباشرة هذه التي تتطلبها التنمية الاقتصادية .

لكل هذه الاعتبارات سوف نهتم بالاستثمار الأجنبي المباشر .

الفرع الأول : تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر

عادة ما يجري التمييز بين ثلاث مصادر مختلفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و هي أولا رأس المال الممتلك و ثانيا الأرباح الغير موزعة و ثالثا القروض من الشركة الأم لفروعها . و يعرف رأس المال الممتلك على أنه ذلك الاستثمار الذي يوظف و يحقق الحد الأدنى من العوائد في مؤسسات و شركات تعمل في دولة أجنبية سواء كانت تلك الاستثمارات قد وظفت في مشاريع جديدة أو موجودة فعلا و بنسبة الملكية التي يسمح بها القانون المعمول به في تلك الدولة الأجنبية أما الأرباح الغير موزعة فتعد ذات أهمية بالغة ضمن قياسات الاستثمار الأجنبي المباشر و تدفقاته ، وبالرغم من أن حصر العوائد المعاد استثمارها نسبة إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية هي بانخفاض مستمر قياسا برأس

(1) / أحمد الفرجاني. العولمة و الدول النامية من ناحية اقتصادية.21/10/2005. <http://alarabonline.org/index.asp.htm>

المال الممتلك و القروض خلال عقد التسعينات . إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الممول من قبل الأرباح التي ولدتها الاستثمارات الوطنية الأم يعتمد بالدرجة الأساس على الوضع الاقتصادي في الدولة المضيفة وأداء قطاعاتها الاقتصادية و لهذا فإن أكثر من نصف التدفقات الخارجة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية كانت عبارة عن عوائد الفروع الأجنبية التي أعيد توظيفها في الشركات الأم الأمريكية . إن إحدى أهم المشاكل التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر هو كيفية التمييز بين العوائد المحتجزة لأغراض استثمارها في رأس مال ثابت أو إعادة استثمارها في موجودات مالية مثل سندات حكومية . إن الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه تدفقا داخلا يمكن أن يستخدم لأغراض الاندماج أو التملك أو ربما في استثمارات أخرى . أما الشكل الثالث و هو الذي يأخذ صيغة القرض بين الشركة الأم وفروعها⁽¹⁾ .

الفرع الثاني : تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر و توزيعه

تزايدت خلال الأعوام القليلة الماضية الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية .

و في حين تقاربت نسب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التدفقات الإنمائية الرسمية الأخرى في النصف الثاني من الثمانينات و بداية التسعينات إلا أن نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر وصل حاليا إلى 72 % من إجمالي التدفقات الرأسمالية للدول النامية⁽²⁾ .

و في ذات الوقت فإنه من المهم أن نؤكد في البداية أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أهميته لا يمثل أكثر من 8% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت على مستوى العالم مع تباين نسبي بين مناطق العالم حيث ترتفع قليلا في الدول النامية و الدول الأقل نموا عنها في الدول المتقدمة كمتوسطات عامة . و يؤكد هذا حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتعدى كونه مكملا للاستثمارات المحلية و ليس بديلا عنها ، و رغم أن البعض قد يربط بين اتجاهات الاستثمار المحلي و الأجنبي إلا أنه لا يوجد ما يثبت بصورة قاطعة أن العوامل التي تحرك الاستثمار الأجنبي هي ذاتها التي تحرك الاستثمار المحلي أو تؤثر فيه بذات الدرجة أو الاتجاه⁽³⁾ .

1- تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم :

من خلال التقرير السنوي الخاص بالاستثمارات الأجنبية يمكن القول أن نسبة 1995 مثلت أحسن سنة سجل فيها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات في العالم بزيادة قدرت بحوالي 40% مقارنة مع سنة 1994 ، حيث بلغ مقدار التدفق 315 مليار دولار ، ولكن هذا مع تركيز الاستثمار

(1) سرمد كوكب الجميل . مرجع سابق.ص ص 168-169.

(2) د.حاتم عبد الجليل القرنشاوي . " الاستثمار في ظل العولمة التوجهات و المتطلبات". مؤتمر الاستثمار والتمويل شرم الشيخ 5-8

ديسمبر 2004.ص 2.

(3)المرجع السابق.ص 2.

الأجنبي المباشر في بعض الدول و التي تستقطب حوالي 70% من التدفقات السنوية ل الاستثمار الأجنبي المباشر بينما النسبة المتبقية فهي موجهة لباقي دول العالم و تبلغ النسبة التي تحظى بها دول البحر الأبيض المتوسط 1%. فحسب إحصائيات CNUCED دائما ، استمر تدفق IDE في سنة 1997 حيث تجاوز 400 مليار دولار . و استثمرت الدول المتطورة في الإجمالي 359 مليار دولار أي بزيادة مقدارها 27% مقارنة مع سنة 1996 . و استقطبت 233 مليار دولار ، و قد بلغ المخزون الإجمالي ل IDE حوالي 3500 مليار دولار ، و كان رقم أعمال الفروع التي تم إنشاؤها بواسطة هذه الاستثمارات 9500 مليار في سنة 1997. في حين أن مجموع الصادرات الدولية بلغت 6400 مليار دولار لنفس السنة⁽¹⁾ .

وفي إطار التقرير الذي أصدرته CNUCED دائما لأهم المعطيات المتعلقة ب IDE، فقد بلغ مجموع هذه الاستثمارات 827 مليار دولار لسنة 1999 أي بزيادة قدرت بـ 25% مقارنة مع سنة 1998 ، حيث بلغ مقدار IDE فيها 660 مليار دولار أي بزيادة 41% لسنة 1997 ، وما مقداره 609 مليار دولار كان باتجاه الدول المتطورة منها 44% إلى دول الاتحاد الأوربي ، بينما خلال 1999 مدخلات IDE للدول المتطورة ارتفع بمقدار 15% مقارنة مع سنة 1998 ، وبلغت النسبة الموجهة إلى إفريقيا ما يقرب 11 مليار دولار فقط⁽²⁾ .

و لقد شهد عام 2000 أعلى معدلات لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE على مستوى العالم حيث بلغت هذه التدفقات 1.4 تريليون دولار و منذ ذلك التاريخ فإن التدفقات تشهد تراجعا مستمرا ففي عام 2001 تراجعت هذه التدفقات بشكل حاد و لم تتجاوز 818 بليون دولار . وواصلت التدفقات انخفاضها و إن كان بشكل أقل حدة عام 2002 لتصل إلى 679 بليون دولار ثم انخفضت مرة أخرى عام 2003 إلى 560 بليون دولار و هو ما يعادل 40% من المستوى المحقق عام 2000⁽³⁾ .

2- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية:

بلغت تدفقات IDE إلى الدول النامية حوالي 12.6 مليار دولار كمتوسط سنوي ما بين الفترة الممتدة (1985-1980) ثم انتقلت إلى حوالي 51.8 مليار دولار ما بين سنتي (1992-1993) لتنتقل إلى حوالي 80 مليار دولار لسنة 1994. و بذلك فإن نصيب البلدان النامية قدر بـ 32% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال الفترة ما بين (92-94) مقابل 20% في النصف الأول من الثمانينات ، و لقد استقبلت الدول النامية كاستثمار لسنة 1996 حوالي 129 مليار دولار إن ثلثي هذا المبلغ أي حوالي 81 مليار دولار تدفقت باتجاه آسيا و 39 مليار باتجاه أمريكا اللاتينية و 9 مليار دولار بأوروبا الشرقية⁽⁴⁾ .

(1) د/ فريد كورتال . " واقع و مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر". المؤتمر العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية الجزائر . جامعة سكيكدة 9-10/12/2003. ص 5-6.

(2) د/ فريد كورتال . مرجع سابق . ص 6.

(3) د/ حاتم عبد الجليل الفرنتشوي . مرجع سابق . ص 2 .

(4) د/ فريد كورتال . مرجع سابق. ص 7.

إذن يمكن القول أن بداية التسعينات شهدت تزايد ملحوظا لتدفقات رؤوس الأموال الصافية إلى البلدان النامية حيث بلغ سنة 1997 صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة 190 مليار دولار أي تقريبا أربعة أمثال ما كان عليه في سنة 1990 و شهدت هذه التدفقات من ناحية تمركز بعدد قليل من الدول حيث استفادت عشرة دول بـ 75% من إجمالي هذه التدفقات ، وجلها تقع في آسيا و أمريكا اللاتينية نذكر منها : الصين ، البرازيل ، المكسيك ، تايلندا ، إندونيسيا ، كوريا ، الأرجنتين ، ماليزيا ، الهند هذا التركز الجغرافي لتدفقات رؤوس الأموال جعل حوالي 140 دولة نامية من مجموع 166 دولة اختصت بأقل من 5% من إجمالي هذه التدفقات .

إن نصيب الأسد من الاستثمار الأجنبي المباشر كان باتجاه دول قليلة حيث تحصلت 11 دولة على نحو 76% من مجموع تدفقات IDE إلى العالم النامي ، و لكن التدفقات IDE اتسمت بالركود خاصة في إفريقيا و جنوب الصحراء .

و قد حضرت دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية بمعظم IDE لأنها صحت استراتيجيتها لمواجهة الاتجاه نحو العولمة ، وذلك لتحسين مستوى التعليم العام و التدريب على المهارات الصناعية و تحقيق الانضباط لعنصري العمل و الإدارة و كذا تسهيل جهود الشركات في تطوير التكنولوجيا ، و هناك بعض الدول الأخرى التي نجحت في عملية التنمية بالتركيز في البداية على التصنيع لإحلال الواردات و عملت تدريجيا على التقليل من الحماية ثم خصخصة المشروعات المملوكة للدولة و جعل أجهزتها الإنتاجية قادرة على التنافس على الصعيد العالمي (1).

وفي عام 2003 انخفض إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة بينما ارتفع للدول النامية ، فطبقا لتقرير الأونكتاد (الأمم المتحدة للتجارة و التنمية) ، انخفض تدفق الاستثمار المباشر إلى الدول المتقدمة من حوالي 490 بليون دولار عام 2000 إلى 559.6 بليون دولار عام 2003 ، بينما ارتفعت التدفقات إلى الدول النامية من حوالي 189 بليون دولار عام 2000 إلى 193 بليون دولار عام 2003 (2).

3- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

من المعروف أن الاستثمار الأجنبي يتوجه نحو القطاعات و الأنشطة التي تدر أعلى عائد متوقع حتى إن كانت المخاطرة فيها مرتفعة ، كما أنه يفضل القطاع الصناعي في معظم الدول التي يدخلها لأنه يعد صلب تخصصه (3) ، إلا أنه مع حدوث نمو متزايد لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في مختلف المجموعات الاقتصادية حيث تجاوز نصيب القطاع الخدمي مع بداية القرن الواحد و العشرين

(1) د/ فريد كورتال . مرجع سابق. ص 7.

(2) د/ حسن رقدان الهجوج . " اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي " . مؤتمر الاستثمار و التمويل. شرم الشيخ 5-8 ديسمبر 2004. ص 54.

(3) د/ تشام فاروق . " الاستثمارات العربية: واقعها و آفاقها في ظل النظام العالمي الجديد " . مرجع سابق. ص 40.

70% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة و 52% في الدول النامية كان من الطبيعي أن يتزايد نصيب هذا القطاع من الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾.

و لا شك أن الخطوات التي اتخذتها كثير من الدول في اتجاه اقتصاديات السوق و الاندماج في الأسواق العالمية و تحرير القطاعات المختلفة بما فيها الخدمات قد ساهمت بشكل كبير في تزايد توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لقطاع الخدمات خاصة تلك التي لا بد أن تنتج و تقدم محليا في الدول المستهلكة و هو ما يسري على الجانب الأكبر من هذا القطاع .

و قد تزايد النصيب النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات من حوالي 25% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم في السبعينات ليصل إلى 49% في التسعينات و إلى 60% عام 2002 و إلى 67% عام 2003 و كان ذلك بطبيعة الحال على حساب الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعة و التي انخفض نصيبها في السنوات المقارنة بين 1990 و 2003 بمقدار 19% و القطاع الأول و الذي انخفض نصيبه النسبي بمقدار 33%. و لم يقتصر التغيير على زيادة الاستثمارات الموجهة للخدمات التمويلية و التجارية و امتدت لتشمل توليد و توزيع الكهرباء و المياه و الاتصالات و خدمات الأعمال على اتساعها خاصة مع تزايد الدور الذي تلعبه تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في هذا الشأن⁽²⁾.

(1) د/ حاتم عبد الجليل القرناشواي . مرجع سابق . ص 3..

(2) المرجع السابق . ص 4 .

المطلب الثالث : علاقة المديونية بالاستثمار

يمثل الاستثمار الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي ومنطلق عملية التنمية الاقتصادية ، فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية و بالتالي زيادة الدخل الوطني الحقيقي للمجتمع و زيادة قدرة الاقتصاد الذاتية على التطور بصورة مستمرة ، وهناك مجموعة من العوامل المتداخلة التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على فاعلية الاستثمار ، ويمكن أن تقسم إلى عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة ، وإن من أهم العوامل المباشرة "الفائض الاقتصادي" و المتمثل في الناتج المحقق من فروع الاقتصاد الوطني مطروحا منه الاندثارات و الذي يستخدم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية ، ويتحدد المعدل الأمثل للاستثمار بمعدل تكوين الفائض الاقتصادي و الذي يجب أن يعمل في إطار سياسة تنموية تجعله قادرا على أداء الدور الإيجابي في تمويل الاستثمار ، إلا أن الاستثمار في الدول النامية يواجه مجموعة من العوائق التي يمكن تقسيمها إلى ما يلي (1) :

- 1- معوقات بنوية : لها علاقة بالبنية الاقتصادية ، و تتلخص في نقص و تخلف البنيات و الهياكل الأساسية من خدمات الطرق و النقل و المواصلات والاتصالات و المطارات و الطاقة و المياه.....
- 2- معوقات ذاتية : و تتمثل في عدم وجود قانون موحد و شامل ينظم الاستثمار و عدم استقرار التشريعات و عدم وضوح نصوصها إضافة إلى أوجه القصور المختلفة
- 3- معوقات اقتصادية و مالية : كعدم الاستقرار الاقتصادي و عدم وضوح التوجهات الحكومية و طبيعة الفلسفات الاقتصادية المتبعة و احتكار القطاع العام و القيود المفروضة على تحويل رؤوس الأموال والأرباح و السياسات النقدية و أسعار الصرف .
- 4- معوقات تنظيمية ، إجرائية ، إدارية : كتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار و تعقيد الإجراءات الحكومية و عدم كفاءة الإدارات و الأجهزة التنظيمية و نقص الخبرات و سوء الإدارة .
- 5- معوقات سياسية : كعدم الاستقرار و صعوبة الأوضاع الاجتماعية .

الفرع الأول : الدين الخارجي و النمو

قد يكون من المتوقع أن تؤدي المستويات المعقولة من الدين الخارجي التي تساعد في تمويل الاستثمار المنتج إلى تعزيز النمو، إلا أنه بعد مستويات معينة فإن المديونية الإضافية قد تؤدي إلى تخفيض النمو. وتقدر دراسة صندوق النقد الدولي أن هناك نقطتين حاسمتين للتحويل هما : عندما تؤدي الديون الإضافية إلى تباطؤ النمو ، و عندما تسهم بشكل سلبي في النمو مما يجعل البلد أسوأ حالا(2).

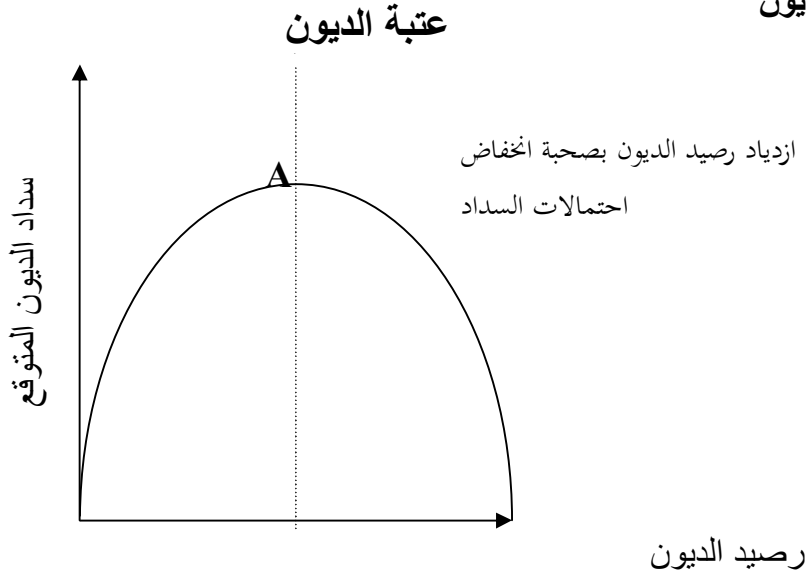
(1) / بلعور . " أثر المديونية الخارجية في الاقتصاديات الانتقالية على الاستثمار " . الملتقى الدولي حول سبل تنشيط الاستثمار في الاقتصاديات الانتقالية حالة الدول العربية الجزائر . جامعة سكيكدة 9-10/12/2003 . ص7 .

(2) / ضياء مجيد الموسوي . الحدائق و الهيمنة الاقتصادية و معوقات التنمية . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية . 2004 . ص123 .

وحسب النظرية الاقتصادية فإنه لابد من توافر فرص الاستثمار الإنتاجي ذات معدلات عائد مرتفعة وكذا لابد من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي و هو ما لا يتوافر في البلدان النامية ، حيث أدت المستويات الضخمة من المديونية إلى نمو أقل و أفضل تفسير لذلك يأتي من نظريات "عبء المديونية المفرطة"⁽¹⁾ التي تقول أنه إذا كان هناك بعض الاحتمال بأن يكون الدين في المستقبل أكبر من قدرة البلد على السداد فإن التكاليف المتوقعة لخدمة الدين ستحبط الاستثمار المحلي و الأجنبي و من ثم تضر بالنمو .

و هناك حجة أخرى يصورها منحى "لافر" للدين تتعلق بازدياد تكلفة الدين في حالة ارتفاع الإنتاج الممول من الاقتراض و النتيجة الضمنية لذلك هي أن ضخامة حجم الدين تقلل جزئيا النمو عن طريق تخفيض الاستثمار ، وتوضح ذروة منحى "لافر" النقطة A التي يبدأ عندها ارتفاع حجم الدين في العمل كضريبة ترهق الاستثمار و من ثم إحداث الأثر الحدي السلبي على النمو.

شكل 2: منحى لافر LAFER للديون



المصدر: أ/ بلعور . مرجع سابق ص 9.

من خلال المنحى نلاحظ أنه في بادئ الأمر كلما زاد حجم الديون كلما كانت احتمالات السداد كبيرة إلى أن تصل إلى النقطة A التي تمثل ذروة المنحى أين يبدأ احتمال تسديد الديون في التراجع إذ يشكل ارتفاع حجم الديون عائقا أمام الاستثمار و النمو و هكذا و مع استمرار تزايد حجم الديون احتمالات السداد تضعف.

الفرع الثاني : المديونية كعائق للاستثمار

تعترض الاستثمارات معوقات اقتصادية هي الأكثر أهمية لأن العراقيل الإدارية يمكن أن تعالج بصورة أو بأخرى ، أما المشاكل الاقتصادية فيصعب في أغلب الأحيان التصدي لها و إذا تفحصنا موازين العمليات الجارية لتلك البلدان التي تعاني من المديونية و خاصة غير النفطية منها نجد أنها في حالة عجز مزمن و هذا ما أثر على قيمة العملة المحلية من جهة و جعل هذه الدول مضطرة للاقتراض من الخارج

(1) د/ ضياء مجيد الموسوي. مرجع سابق. ص 124.

من جهة أخرى و هو ما أدى إلى تقليص المقدرة المالية للدولة و إضعاف قابليتها على تحويل أرباح الاستثمارات إلى الخارج ، وأثر على جميع القطاعات الاقتصادية و الأدوات المالية و النقدية ، و هذا ما جعل الديون الخارجية ترتبط بقرار الاستثمار ، وتبعاً لذلك يمكن اعتبار الديون المؤشر الأكثر أهمية لمناخ الاستثمار إلى جانب الحرية الاقتصادية⁽¹⁾.

و انطلاقاً من الآثار الاقتصادية السلبية للمديونية يمكننا أن نعتبر المديونية من بين أهم عوائق الاستثمار في البلدان النامية و ذلك من خلال :

- تؤثر المديونية على ميزانية الدولة و على الادخار المحلي و هو ما يؤدي إلى تراجع تراكم رأس المال مما يتسبب في تناقص الاستثمارات .

- تضعف المديونية قدرة الدول المدينة على استيراد المواد و الخدمات الضرورية الاستهلاكية والاستثمارية ، مما تسبب في الضغط على القدرة التنافسية لصادرات هذه الدول من ثم انفجار التضخم وتدهور النمو و تراجع الاستثمار .

- تؤدي المديونية إلى الضغط على سعر صرف العملة الوطنية مما يؤثر على القيم الحقيقية للمدخرات و هو ما يعكس سلبياً على معدلات الاستثمار .

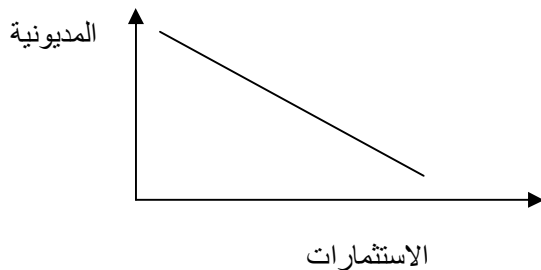
أثر المديونية على معدل نمو الاستثمار:

لقد انخفض معدل الاستثمار بصفة عامة في أغلب الدول التي عرفت مشاكل في مجال مواجهة التزامها الخارجية المتعلقة بخدمة الديون ، و أدى هذا الانخفاض في الاستثمار إلى تخفيض قدرة الدولة على تسديد قيمة الديون و بالتالي إلى انقطاع تدفقات الأموال الأجنبية نحو هذه الدول ، كما أدى الانخفاض المباشر في الاستثمارات إلى انخفاض الإنتاج ، و عرفت على إثره تلك الدول معدلات نمو ضعيفة .

كما كان لأزمة المديونية أثر غير مباشر على الاستثمارات بحيث مست الوحدات المشغلة التي أصبحت تسير بمعدلات أقل من طاقتها الإنتاجية بكثير نتيجة تقليص استيراد المواد الأولية و قطع الغيار و تؤثر المديونية على معدلات نمو الاستثمار من خلال⁽²⁾ :

الإفراط في الاستدانة : و هو عندما يصبح بلد معين غير قادر على السداد الكلي لالتزاماته الخارجية ، وتشبه المديونية المتركمة في هذه الحالة اقتطاعات جبائية على الإنتاج المستقبلي ما يؤدي إلى التخلي على الاستثمارات مستقبلاً ، خاصة إذا كان ناتجه يوجه لتسديد الدائنين . و هنا يمكننا رسم منحنى يبين العلاقة العكسية بين الاستثمارات و المديونية.

شكل 3: العلاقة العكسية بين الاستثمارات و المديونية



(1) / بلعور . مرجع سابق . ص 10 .

(2) / بلعور . مرجع سابق . ص 10 .

فكلما زاد حجم المديونية كلما انخفضت الاستثمارات و ذلك لأن تسديد خدمات الديون يمتص من رصيد الدولة من العملة الصعبة مما يقلص من إيراداتها مما يؤدي بها إلى التخلي على الاستثمارات مستقبلا. الحد من الاقتراض : أصبحت البنوك الدولية تتردد في تقديم قروض جديدة للدول المدينة خاصة بعد أزمة 1982 أين ازداد حذر الجهات المقرضة ، ووصل إلى حد الحظر و المنع و هو ما أدى إلى تخفيض التدفقات المتعلقة بالتمويل و من ثم تناقص معدلات الاستثمار .

المبحث الثاني : تنظيم و توجيه الاستثمارات الأجنبية

المطلب الأول : محددات وأهداف الاستثمار الأجنبي

الفرع الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدراسة و التحليل و تشير هذه الدراسات⁽¹⁾ إلى أن وجود هذا الاستثمار ذو علاقة باقتصاد الدولة المضيفة . ولا يجب أن يكون الحافز للاستثمار الأجنبي المباشر للتدفق لدولة مضيفة ما مجرد حاجة تلك الدولة للاقتراض لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات أو تغطية أعباء الديون الدولية و لكن يرى البعض أن حجم الاستثمار المباشر لدولة ما يجب أن يساند الإصلاحات الهيكلية لاقتصاد تلك الدولة .

ونظرا لكثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع سوف نحاول اختيار الأكثر أهمية و التي تحدد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و من تلك النظريات نظرية عدم كمال السوق التي تفترض غياب المنافسة الكاملة في الدول النامية و انخفاض المعروض من السلع في تلك الدول مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية ، وانطلاقا من نظرية عدم كمال السوق قدم كل من Hymer 1977 و Kindelberger 1979 نظرية المنشأة الصناعية ، ومفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة⁽²⁾

أما Vernon 1966 الذي درس نظرية دورة حياة المنتج، والتي تعتبر أشهر الدراسات النظرية التي تشرح الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التصنيع ، حيث تحتوي دورة حياة المنتج على ثلاث مراحل هي الابتكار و التي تتطلب اتصال فعال بالمستهلكين ، ومرحلة المنتج الناضج التي تحدث معها درجة معينة من المعيارية و تزايد الطلب المحلي و الخارجي على المنتج و الاهتمام بتكاليف الإنتاج ، و أخيرا تأتي مرحلة المنتج المعياري و التي من خلالها ينتقل الإنتاج إلى دولة أخرى متقدمة لخدمة السوق المحلي ، ولا ينتقل الإنتاج سريعا إلى الدول النامية الفقيرة لنقص كفاءتها في الوفاء بمتطلبات المراحل الأولى لدورة حياة المنتج ، ولكن هذه الدول النامية تجذب استثمار الإنتاج المعياري عندما تكتسب البنية الأساسية و قوة العمل المدربة⁽³⁾ . ولهذا نجد أن Vernon أكد من خلال هذه النظرية على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي .

كما تعتبر وفرة الموارد المعدنية أقوى العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي ، حيث يوضح Caves 1982 أن الحافز للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستخراج يتسم بالوضوح و لا يحتاج إلى شرح نظري ، ومن الناحية التطبيقية توصل Lim 1983 في دراسته على عينة مكونة من 27 دولة إلى أن وفرة الموارد المعدنية تعد محدد إيجابي قوي للاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن Lynton 1997 في

(1) د/ فريد النجار . الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي . مؤسسة شباب الجامعة . الاسكندرية . 2000. ص 19، 18.

(2) د/ عمر صقر . مرجع سابق . ص 48.

(3) د/ حسن بن رفدان الهجوج . مرجع سابق . ص 64 .

دراستها عن الاقتصاد الهندي أوضحت أنه على الرغم من توافر الموارد الطبيعية في الهند (بتترول ، الفحم ، الحديد و الأحجار الكريمة) و القاعدة الزراعية الناجحة و حجم السوق الكبير (930 مليون نسمة) و كبر حجم الناتج القومي الإجمالي 295 بليون دولار ، وتوفر الطبقة المتوسطة ذات التعليم المرتفع ، إلا أن العوائق السياسية و التشريعية و البيروقراطية المالية ، و البنية الأساسية مازالت تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾

وتأتي ظروف السوق في المرتبة الثانية في الأهمية بعد وفرة الموارد المعدنية، من حيث العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، لأن الشركات الأجنبية تبحث عن سوق محلي لمنتجاتها فضلا عن انخفاض تكاليف الصفقات في الدول ذات المستويات المرتفعة للتنمية الاقتصادية (Vernon 1966, Caves 1982, Dunning 1981, Reuber eal 1973) كذلك يؤثر هيكل السوق في الدولة المضيفة على قرارات الشركات متعددة الجنسيات المتعلقة بتوزيع إنتاجها حول العالم ، حيث تتأثر التكاليف بدرجة المنافسة التي تواجهها تلك الشركات ، وتوفر درجة من الحماية لها يشجعها على اتخاذ القرار بالاستثمار (Guisinger 1992)⁽²⁾.

كذلك قدم كل من Dunning 1979, Rugman 1986, Buckely 1985 تفسير لدوافع و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قيام الشركات متعددة الجنسيات باستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية أي احتفاظ الشركة بالخبرة الفنية و الاختراعات و الابتكارات التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة و من هنا يساعد الاستخدام الداخلي لهذه المزايا الشركات متعددة الجنسيات على تخطي القيود التي تفرضها الدول على الأسواق بالإضافة إلى ضمان عدم دخول منافسين جدد⁽³⁾.

بينما ركزت نظرية الموقع اهتمامها على اختيار الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الشركات متعددة الجنسيات ، أي تركز على المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقا لهذه النظرية يوجد العديد من المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في إحدى الدول المضيفة و في المفاضلة بين الاستثمار بهذه الدولة أو لتصدير إليها. ومن أهم هذه المحددات المناخ الاستثماري و الإجراءات الحمائية و العوامل المرتبطة بالتكاليف ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية و الحوافز و الامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة⁽⁴⁾.

و قام كل من Robock et Simmonds 1983 بتقديم نظرية الموقع الجديدة حيث أضافا عددا من المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر ، وقاما بتقسيم هذه المحددات مجموعة من المتغيرات الشرطية متمثلة في خصائص المنتج و الدولة المضيفة و علاقتها بالدول الأخرى ، ومجموعة من

(1) د/ حسن بن رfidان الهجوج. مرجع سابق . ص 65 .

(2) د/ حسن بن رfidان الهجوج. مرجع سابق . ص 65

(3) د/ عمر صقر. مرجع سابق. ص 48

(4) د/ عمر صقر. مرجع سابق . ص 49- 50

- د/ حسن رfidان الهجوج . مرجع سابق . 65.

المتغيرات الدافعة متمثلة في الخصائص المميزة للشركة و المركز التنافسي و مجموعة من المتغيرات الحاكمة ،ن و تتمثل في الخصائص التنظيمية للدول المضيفة و العوامل الدولية و الخصائص الدولية والخصائص المميزة للدولة الأم للشركة⁽¹⁾ .

و قد طور Dunning 1977.1979.1988 المنهج الانتقائي و ذلك من خلال تحقيق التكامل و الترابط بين ثلاثة مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و التي تتمثل في النظريات الثلاث التالية⁽²⁾:

* تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة
* أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير التراخيص .

* أن تتوافر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة ، مثل انخفاض الجور و اتساع السوق و توافر المواد الأولية.

حيث يرى Dunning 1992 أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر الثلاثة عوامل السابقة . فامتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى ، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة ، ويمكن أن تغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية ، ويجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل انخفاض تكلفة الموارد ، أو بنية أساسية أفضل أو اتساع السوق . وأخيرا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية و المزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا . كما أوضح Dunning 1981 ارتباط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ما بمستوى التنمية في هذه الدول و هذا ما يتوافق مع نظرية Vernon في دورة حياة المنتج .

المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر :

من المعلوم أنه لا يمكن حدوث تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا إذا سمحت الدولة المضيفة له بالدخول ، ومن ثم تقوم المحددات المتعلقة بالدولة المضيفة (المزايا المكانية) بدور مؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن أهمها :

1- الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾ :

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تبحث عن النمو والنفوذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة و تلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير كثير من الشركات المحلية ز الأجنبية ، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات الغير قابلة لاتجار ، وذلك أن الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول ، كذلك

(1) د/ عمر صقر . مرجع سابق . ص 49-50 .
- حسن بن رفدان الهجوج . مرجع سابق . ص 65 .
(3) د/ عمر صقر . مرجع سابق . ص 51 .

يساعد كبير حجم الناتج المحلي الشركات التي تعمل في المنتجات القابلة لاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم .

و في دراسة الإنكثاد 1997 عن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي إلى 42 دولة نامية ، تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي ، كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي حيث بلغت أهمية هذا المحدد أقصاها في عام 1985 ثم تناقصت أهميته بعد ذلك و يرجع الانخفاض في أهمية الناتج إلى زيادة الأهمية النسبية للمحددات الأخرى لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

2- سعر الصرف :

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف ، حيث أوضح Cushman 1985 أن الشركات متعددة الجنسيات تتجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض قيمة العملة ، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية ، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة ، مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها⁽¹⁾ .

كما درس كل من Wang et Awain 1995 العلاقة بين سعر الصرف وجذب الاستثمار الأجنبي وجد أنه من المتوقع أن يحدث أثر إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة ما إذا كانت العملة المحلية ضعيفة نسبيا مقارنة بالعملة الأجنبية للمستثمر الأجنبي مثل حالة الصين⁽²⁾ .

وفي دراسة لـ Caves 1996 ، وصل إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي و الحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا ، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى كما تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة و لا سلطان للمستثمر عليها⁽³⁾ .

3- معدل التضخم :

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بقيود ميزان المدفوعات (مثل عبء الديون الخارجية و القيود على حركة رأس المال) و بالعوامل المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي مثل التضخم و السياسات النقدية والمالية Bhasinetal 1994 حيث يعد التضخم مقياس لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي و يؤدي إلى زيادة تكلفة استخدام رأس المال في الدول المضيفة و التأثير السلبي على ربحية الاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁴⁾ كما أن التضخم يشوه النمط الاستثماري ، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل و يبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل .

(1) د/ عمر صقر . مرجع سابق . ص 51 .

(2) د/ حسن بن رقدان الههوج . مرجع سابق . ص 67 .

(3) د/ عمر صقر . مرجع سابق . ص 52 ، 53 .

(4) د/ حسن بن رقدان الههوج . مرجع سابق . ص 67 .

و قد أوضح كل من Schneider et Frey 1985 في دراسة عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية و الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة ، ومن ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة⁽¹⁾.

4- الإصلاح الاقتصادي⁽²⁾ :

ينصرف مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق ، وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع .

وقد أوضحت دراسة Nunnenkamp 1997 أن برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من دول أمريكا اللاتينية ، أضعفت حوافز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في تلك الدول نظرا لأنه خفض القيود الحمائية ففي حالة ارتفاع الضريبة الجمركية على الواردات مع فرض حصص كمية ، فإن قيام الدولة المضيفة بمنح الشركات متعددة الجنسيات تخفيضات جمركية و حماية حقيقة من الواردات فإن ذلك يؤدي إلى نجاح الدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

و قد توصل Kamar 1987 إلى أن معدل الحماية الفعال محدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للهند في حين بينت دراسة Agoda 1978 أن الحماية ليس لها تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي في إفريقيا ، بينما أوضحت دراسة Lecraw 1991 أن الإصلاح الاقتصادي كان عاملا إيجابيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، و أن مستويات الضريبة الجمركية تؤثر فقط على معدلات استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجهة للسوق المحلي .

5- الاستقرار السياسي :

تذهب بعض الدراسات إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ، حيث من المتوقع أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يزيد من حالة عدم التأكد المصاحبة للاستثمار و في دراسة قام بها Basai 1963 أوضحت أن عدم الاستقرار السياسي و إمكانات السوق تعد من العوامل الهامة التي تحدد قرارات الاستثمار. كذلك أوضحت دراسة Billet 1993 التي تناولت 108 دولة نامية في الفترة (75- 1986) الدور الهام الذي تلعبه برامج المساعدات الاقتصادية و العسكرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ربطت الدراسة متغيرات عدم الاستقرار السياسي و سلوك الاستثمار المباشر . كذلك أوضحت Levis 1979 أن جودة الحياة و الظروف الاقتصادية تمثل عوامل أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و أن عدم الاستقرار السياسي يمثل عامل سلبي على تلك التدفق⁽³⁾ .

(1) د/ عمر صقر . مرجع سابق. ص 53.

(2) د/ عمر صقر . مرجع سابق . ص54.

- د/ صلاح الدين حسين السيسى. الشركات متعددة الجنسيات و حكم العالم. طبعة أولى. القاهرة: عالم الكتب. 2003. ص 54-55.

(3) د/ حسن بن رقدان الهجوج . مرجع سابق . ص 66-67 .

هذا بالإضافة إلى محددات أخرى فلقد أوضحت دراسة Root et Ahmed 1979 عن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير الاستراتيجية في 70 دولة خلال فترة (66-1970) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و التكامل الاقتصادي ، و التدابير التجارية ، والنقل و الاتصالات تمثل عوامل اقتصادية هامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر . هذا بالإضافة إلى أن الخصائص المؤسسية للدولة المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر و التي تشمل القانونية للشركات الأجنبية و محددات الملكية الأجنبية ، ونظام ضريبة الملكية و الأرباح ، و حدود و مصاعب البيروقراطية كانت تمثل العامل السياسي الهام و الإيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني : أهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الاستثمارات الخارجية هي شكل من أشكال انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى . وهذا الانتقال يقوم على أساس و دوافع اقتصادية سواء بالنسبة للدولة للاستثمار أو الدولة المستوردة له . ولا شك أن هناك أهدافا اقتصادية من وراء الكثير من الاستثمارات و التي تتمثل في أرباح المشاريع الإنتاجية و الخدمية و المؤسسات المالية بالإضافة إلى مردودات غير ملموسة كثيرة ، و التي سوف نوجزها في أهم النقاط التالية :

1- دوافع الدول المصدرة للاستثمار :

الدوافع الاقتصادية : إن الدوافع و الأهداف الاقتصادية تعتبر هي المحرك الرئيسي للقيام بالاستثمارات الخارجية ، و هي تختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية المحلية و الدولية القائمة . ويمكن اختصار هذه الدوافع و الأهداف و الأهداف في النقاط التالية⁽¹⁾ :

- 1- المردود الاقتصادي المرتفع (الأرباح): يعتبر المردود الاقتصادي المرتفع (الأرباح) من أهم الأسباب التي تشجع على القيام بالاستثمارات الأجنبية . فكما هو الحال في التوازنات الاستثمارية على المستوى المحلي فإن قرارات الاستثمار في دولة أجنبية تحددها دوافع تخفيض المخاطر و زيادة العائد .
- 2- السيطرة على الأسواق الخارجية : للاستثمارات الأجنبية هدف آخر غير مباشر و هو السيطرة على الأسواق الخارجية و بخاصة في الدول النامية و القضاء على أي منافسة فيها . و السيطرة على الأسواق الخارجية ، لا تقتصر بالضرورة على أسواق المنتجات النهائية المصنعة بل تشمل أيضا أسواق المواد الخام التي كانت تحت سيطرة الشركات الأجنبية حفاظا و تأمينا لمصادر المواد الضرورية للصناعات في الغرب ، و لهذا سيطرت الشركات الأجنبية على منابع النفط الخام في الوطن العربي و مناجم الحديد و الفحم و النحاس وغيرها من المواد الخام ، كما أنها سيطرت على الإنتاج الزراعي مثل القطن و الشاي و البن .

(1) د/ ميثم صاحب عجم. نظرية التمويل . دار زهران. عمان الأردن. الجزء الأول. 2001. ص ص 83-88.
http://www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/aadib_investissement.htm . عبد السلام أديب. 20/09/2005

و تستهدف الدول المستثمرة من وراء القيام بالاستثمارات المباشرة إلى الحفاظ على السوق الخارجي في الدول المستثمر فيها و ذلك من خلال نقل بعض الصناعات والتقنية الخاصة مما يترتب عليه عدم إمكانية منافسة شركات أخرى لها .

كما استحدثت الشركات الكبرى في الدول المتقدمة طريقة أخرى للسيطرة على الأسواق في الدول النامية، و ذلك بتشجيعها للمشاريع المشتركة فيها ، حيث تلتزم الدولة المستثمر فيها بتشجيع صناعاتها المحلية و التقليل من استيراد السلع المنافسة .

3- محاربة التضخم النقدي في الاقتصاد الوطني المحلي :

تتجسد الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية في محاربة ظاهرة التضخم الحاصل في الدول التي لديها موارد مالية فائضة تزيد عن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني. و لكي لا تتعرض هذه الدول إلى المزيد من الضغوط التضخمية المحلية نتيجة لزيادة عرض النقود فإنها تعمل على استثمار الفوائض المالية خارجيا .

الدوافع غير الاقتصادية :

بالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية للاستثمار الأجنبي هناك دوافع أخرى يمكن اعتبارها دوافع غير اقتصادية و المتمثلة في (1) :

الأهداف السياسية : إن لرأس المال الأجنبي أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية ، حيث تنقص فيها المدخرات المحلية و تنعدم القدرة على إنشاء المشاريع التنموية فيها و كنتيجة لهذه الحاجة لرأس المال المستورد تخضع الدول النامية للكثير من الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول المستثمرة و تملئها على الدول النامية لتحقيق هدف أو أهداف سياسية خاصة بالدول المستثمرة .

الأهداف الاستراتيجية : و يمكن إدراج هذه الأهداف ضمن الأهداف الاقتصادية .الأهداف الاستراتيجية هي التي تسعى الدول المستثمرة لتحقيقها من وراء تشجيع القيام بالاستثمارات الأجنبية ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- أ- الحفاظ على مصادر الطاقة : ويعتبر هذا من أهم الأهداف الاستراتيجية في عالم اليوم ، ويتم ذلك من خلال القيام بالاستثمارات في هذا القطاع ، وهذا ما يلاحظ في أجزاء كبيرة من المنطقة العربية و في الاستثمارات الهائلة في قطاع النفط و الغاز التي تقوم بها الشركات الغربية بتشجيع خاص من حكوماتها .
- ب- الإمدادات المستمرة بالمواد الخام و الحفاظ على مصادر الأمن الغذائي : تقوم العديد من الدول من خلال استثماراتها الخارجية بدعم صناعتها المحلية عن طريق تحقيق و تأمين إمداد مستمر لها بالمواد الخام من جانب و الحفاظ على مصادر الغذاء من جانب آخر
- ج- الحفاظ على مصدر هام من مصادر الإيرادات (العملة الصعبة) : تشكل الاستثمارات الخارجية مصدرا هاما من مصادر الإيرادات المالية بالعملات الأجنبية .

(1)د/ميثم صاحب عجام. مرجع سابق ص ص 83- 88.

2- أهداف الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي⁽¹⁾:

- إن الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة إلى بلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي هي كالتالي :
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية
 - الاستغلال و الاستفادة من الموارد المالية و البشرية المحلية و المتوفرة لهذه الدول
 - المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها .
 - خلق أسواق جديدة للتصدير و بالتالي خلق و تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية
 - نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج و التسويق و ممارسة الأنشطة و الوظائف الإدارية الأخرى .
 - تنمية و تطوير المناطق الفقيرة و التي تعاني من الكساد الاقتصادي و إن الاستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها و هو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الآخر . فالشركاء المحليين تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي و اللوائح والروتين الحكومي و فهم أسواق العمل المحلية و ربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة و الإنتاج المتقدم و الخبرة الإدارية و أن يتيحوا فرص الدخل إلى أسواق التصدير .

(1) تشام فاروق. الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية ص9-10.

المطلب الثاني : شروط جذب الاستثمار الأجنبي

إن تنشيط الحركة الاستثمارية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي و الرخاء الاجتماعي ، من أهم مقومات التقدم و التنمية لأي دولة خاصة الدول النامية منها .

و قد أولت الدول النامية اهتماما خاصا لتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وذلك إيمانا منها بأهمية دور الاستثمار و مساهمته في دفع التنمية من جانب آخر ، بالرغم من توفر أسباب تجعل البلدان النامية بيئة صالحة للاستثمار حيث الموارد الطبيعية الضخمة و التنوع المناخي و الموقع الاستراتيجي ، إلا أنها تحتاج لمزيد من العمل من أجل تحسين بيئة الاستثمار ، وجعلها أكثر جاذبية للمستثمر بشكل عام "المحلي و الأجنبي" و ذلك بتوفير الفرص و المجالات و القطاعات المشجعة على الاستثمار و كذلك الشفافية و الوضوح في الأنظمة و الإجراءات و توفر الضمانات و الحماية للاستثمارات . وجود قطاع خدمات متطور و تنظيم أرباح المستثمرين من خلال الإعفاءات الجمركية والضريبية⁽¹⁾.

لذلك نجد أن الاستثمار لكي يقوم لا بد و أن يعتمد على المناخ القائم و الأجواء المحيطة و السياسات والمؤشرات الاقتصادية العامة ، وعلى حجم السوق و المقدرة الشرائية و طاقة الإنتاج و الأسعار ، وقابلية السلع لبلوغ أسواق أبعد ، فضلا على المقدرة التقنية ، و يتصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى مجمل الظروف و الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و المؤسسية و القانونية و كذلك الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة . وتعد الظروف سالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر و تتأثر ببعضها البعض و معظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيا أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة و تترجم محصلتها كعناصر جاذبية أو طاردة للاستثمار⁽²⁾ .

و حسب C.Michalet فمن أجل الانتماء لمجموعة الدول الأكثر جذبا للاستثمار المباشر التي تضم أهم الدول التي تستقطب جل الاستثمار الأجنبي في العالم يجب تحقيق كل الشروط الأساسية و التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي ، أما بقية الدول التي تسعى إلى توفير هذه الشروط فيمكن أن ندرجها ضمن مجموعة الدول المحتمل لحاقها بالمجموعة الأولى . إذا يجب التمييز بين الشروط الأساسية و الشروط (العناصر) المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي على النحو التالي

(1) علي حسن الحصري. " العملية الجمركية و أثرها على جذب الاستثمار ". مؤتمر الاستثمار و التمويل. شرم الشيخ. 5-8-2004

ديسمبر 2004 ص 104-119

(2) ناجي بن حسين. تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر 21/09/2005. <http://www.uluminsania.net/b19.htm>

الفرع الأول : الشروط (العناصر) الأساسية لجذب الاستثمار:

تمثل هذه الشروط الظروف القبلية للاستثمار الواجب توفرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي و التي لا يمكن في حال عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين ووطنيين كانوا أم أجانب . يتمثل الشرط الأول في توفير الاستقرار السياسي و الاقتصادي ، فتوفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه و يتوقف عليه الاستثمار ، فحتى إذا كانت المر دودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي⁽¹⁾ .

يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الاستقرار السياسي حتى و إن كان من الصعب الفصل بينهما ، ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق توازنات الاقتصاد الكلي و توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار و من أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار نذكر العناصر التالية⁽²⁾ :

- عناصر الاقتصاد الكلي : توازن الميزانية العامة (التحكم في عجز الميزانية) توازن ميزان المدفوعات ، التحكم في معدل التضخم ، استقرار سعر الصرف...

- العناصر الاقتصادية لجذب الاستثمار : حرية تحويل الأموال (الأرباح خاصة) الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار ، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل ، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار (آجال الحصول على رخصة الاستثمار أو إنشاء مؤسسة اقتصادية)

- التأكيد على ضرورة استقلالية النظام القضائي و توفر الشفافية في المجال الاقتصادي .

الفرع الثاني : الشروط (العناصر) المكملة لجذب الاستثمار

بعد توفر الشروط الأساسية للاستثمار يجب ضمان الشروط الإضافية و التي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، ويمكن تجميع هذه الشروط في أربعة عناصر هي⁽³⁾ :

1- السوق أي حجم السوق و معدل نموه :

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر العامل الأساسي المحفز للاستثمار في القطاع الصناعي في الدول المتقدمة و النامية ، إن البحث عن السوق و اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحوها يعد بديلا للعمليات التصديرية من قبل الدولة الأم

لذلك يعد عنصر حجم السوق و معدل نموه من أهم عناصر جذب الاستثمار الأجنبي .

إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور و نمو السوق في المستقبل ، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي

⁽¹⁾ ناجي بن حسين. تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر 21/09/2005 <http://www.uluminsania.net/b19.htm>

⁽²⁾ Ibid.

⁽³⁾ Ibid.

تشهد ديناميكية كبيرة و توسعا في أسواقها و التي توفر فرصا جديدة لاستثمار أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير-شرط أساسي- لكن يجب أن يكون السوق ديناميكيا و هو ما ينطبق على دول جنوب شرق آسيا⁽¹⁾.

2- الموارد الطبيعية و البشرية :

يعتبر عنصرى الموارد الطبيعية و البشرية من أهم عناصر جذب الاستثمار الأجنبي فعند متابعة التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي نجد أن البلدان التي تتوفر على موارد طبيعية كبيرة و هامة تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى الموارد البشرية حيث نجد أن النجاح في جذب الاستثمار الأجنبي و تحقيق التنمية المستدامة يتطلب درجة كبيرة من العناية بالعنصر البشري و التعليم (والمؤسسات المرتبطة به) ، و بالسياسات التي تعمل على التوجه إلى الخارج و المنافسة فالتوجه إلى الخارج يعزز النمو و الإنتاجية وبالتالي يستقطب المستثمر الأجنبي الذي يرغب عادة في الاستفادة من فرص التصدير المتاحة ، كما يسهم التعليم في رفع إنتاجية العمال و بالتالي تقليل التكلفة . ويلاحظ أن عامل الإنتاجية ، وليس الأجور هو العامل الحاسم في زيادة القدرة على النمو و التصدير فالاستثمارات تتوجه إلى تلك البلدان التي يتمتع بها العنصر البشري بإنتاجية مرتفعة حتى و أن كانت أجوره مرتفعة فالإنتاجية تعوض هذا الارتفاع في كثير من الأحيان لهذا دائما تبحث الشركات متعددة الجنسيات على الدول التي تتوفر على موارد طبيعية و بشرية⁽²⁾.

3- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال : من هاتف و انترنت و المواصلات البرية ، الجوية ، البحرية ، السكك الحديدية ، فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم و الجيد بين كل فروعها⁽³⁾.

4- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة : إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين ، حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج و التملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا ، كما أن خوصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب و من مزايا توفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة الثابتة للمؤسسات الكبرى⁽⁴⁾.

هذه الشروط كلها تعتبر أيضا محفزات لجذب الاستثمار .

(1) ناجي بن حسين. تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر <http://www.uluminsania.net/b19.htm>.21/09/2005

(2) د/صلاح حسن السيس . مرجع سابق. ص 54 . -

- سرمد كوكب . مرجع سابق. ص 196 . -

(3) <http://www.uluminsania.net/b19.htm>.21/09/2005 في الجزائر

(4) Ibid.

المطلب الثالث : مخاطر و مساوئ الاستثمار الأجنبي ووسائل حمايته

بالرغم من أهمية الاستثمارات الأجنبية في تحقيق نهوض اقتصادي بالنسبة للدول المستثمر فيها وأهداف اقتصادية و استراتيجية للدول المستثمرة ، فإن هناك مخاطر كثيرة تتجز من وراء هذه الاستثمارات والتي نوجزها فيما يلي :

الفرع الأول : مخاطر و مساوئ الاستثمار الأجنبي

أولا : مخاطر الاستثمارات في دولة أجنبية

يمكن تحديد المخاطر المحتملة و التي يمكن أن تواجه الدول القائمة بالاستثمار في الخارج كما يلي :

1- التأميم : إن الدافع للقيام بالاستثمارات الخارجية في دولة ما ليس رهنا بمدى تحقيق مردود عالي من الأرباح فقط ، وإنما من جانب آخر تدخل اعتبارات الاستقرار السياسي في تلك الدولة ، ومدى إمكانية وجود الضمانات لرأس المال .

فالتأميم الجزئي أو الكلي يؤدي إلى خسارة تتكبدها الدولة أو الجهة المستثمرة . علما بأن هيئة الأمم المتحدة قد تبنت حق الشعوب في التأميم و ذلك في دورتها السابعة عشرة في نوفمبر 1962. و أصبح التأميم منذ ذلك الحين قاعدة دولية معترف بها .

و رغم ذلك ففي الكثير من الأحيان توجد قوانين و قرارات إعفاء رؤوس الأموال الأجنبية من كثير من القيود و تحميها من خطر التأميم ، إلا أن طبيعة الأنظمة السياسية و خاصة في الدول النامية تحتاج إلى نظرة أعمق لتحديد معطيات واقعية تعبر عن ضمانات ملموسة كاستقرار النظام السياسي و الاقتصادي⁽¹⁾.

2- التضخم النقدي في الدولة المستثمر فيها :

يعد التضخم الداء الاقتصادي العصري الذي يسبب فقدان العملة لقوتها الشرائية مما يترتب عليه أن تخسر الجهة المستثمرة نسبة معينة من مردود استثمارها في الخارج ، وربما قد تخسر هذا المورد بالكامل إذا قامت باستثمار نقدي .

إن التأثير السلبي للتضخم النقدي و ارتفاع مستويات الأسعار على الدولة المستثمرة التي تستثمر الجزء الأكبر من أموالها على شكل أصول نقدية (ودائع تحت الطلب وودائع زمنية قصيرة الأجل و سندات حكومية) يتمثل في أن الدولة المستثمرة تسلم نقودا تتميز بقوة شرائية منخفضة، إذ أن القوة الشرائية للأموال المستثمرة في الخارج مع الفوائد المضافة إليها قد لا تعادل قوتها الشرائية عند الإيداع ، أو بمعنى آخر أن هذه القيمة لا تقاس بعدد الدولارات (القيمة الاسمية) بل بقوتها الشرائية (القيمة الحقيقية)⁽²⁾.

3- انخفاض سعر صرف العملة المستثمر فيها :

تعريف سعر الصرف : يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية. وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات فضلا عن كونه

(1)(2) ميثم صاحب عجام . مرجع سابق . ص 94-100.

وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية و على ربحية الصناعات التصديرية و تكلفة الموارد المستوردة. وككل فإن سعر الصرف عرضة للتقلب ، الارتفاع و الانخفاض لكن درجة هذا التقلب إنما يختلف باختلاف نظام الصرف المتبع⁽¹⁾.

و تزداد الحاجة إلى طلب العملات الأجنبية عند استيراد السلع و الخدمات الأجنبية و يحصل العكس فيزداد عرض العملات الأجنبية عندما تزداد الصادرات إلى الخارج .

وتتحدد أسعار الصرف وفقا لعدة نظريات من بينها نظرية تكافؤ القوى الشرائية والنظرية الكمية ونظرية الأرصدة ونظرية تعادل أسعار الصرف⁽²⁾.

و الجدير بالملاحظة أن زيادة الطلب على العملات الأجنبية لا تتولد بسبب زيادة الواردات من السلع والخدمات فقط ، بل تأتي نتيجة لزيادة عناصر أخرى أهمها :

- استثمارات المواطنين في الخارج

- المساعدات و القروض التي تمنح للخارج

- تحويلات المواطنين إلى الخارج (تحويلات من جانب واحد كالهيايا و الهبات)

أما العوامل المؤثرة في أسعار صرف العملات فهي كثيرة و لكن أهمها ثلاثة :

- ميزان المدفوعات

- القرض و الطلب من العملة الأجنبية

- التدخل الرسمي الحكومي في أسعار الصرف

و يتأثر الاستثمار في عملات أجنبية بسعر صرف هذه العملة فإذا انخفض سعر صرف هذه العملة سوف تنخفض الفوائد المرجوة من هذا الاستثمار .

4- الخسارة بسبب القوانين المحلية :

قد يسبب خلق الحواجز الجمركية أمام التجارة في الدولة المستثمر فيها أو صدور قوانين تحديد الأسعار أو النقد الأجنبي نشوء خسائر فادحة بالنسبة للدولة المستثمرة فعند منع الاستيراد والتصدير أو الحد منهما ، أو تدخل الدولة المستثمر فيها في تحديد أسعار المواد ، فإن ذلك قد يؤثر على حجم مردود الاستثمارات الخارجية بالنسبة للدولة المستثمرة⁽³⁾.

5- تجميد الأموال المستثمرة في الخارج : كما حصل لإيران و ليبيا و العراق أين قامت أمريكا بتجميد

الأموال المستثمرة لديها ، حينما قررت هذه الدول سحب مالها باعتباره حقوقا للدولة المستثمرة ، لا دخل للدولة المستثمرة لديها فيه إطلاقا⁽⁴⁾.

(1) د/ عبد المجيد قدي . مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية . 2003-2004.ص103.

(2) د/ مروان عطون . أسعار صرف العملات. عين مليلة الجزائر : دار الهدى. ص 80.
- طاهر لطرش . تقنيات البنوك. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.2002.ص 103.

(3) ميثم صاحب عجام. مرجع سابق . ص 103-104.

(4) ميثم صاحب عجام. مرجع سابق. ص 104

ثانياً : مخاطر الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للدولة المستثمر فيها

تختلف المخاطر التي تتعرض لها الدولة المستثمر فيها عن مخاطر الدول المستثمر فيها و التي تتمثل في (1) :

1- الضغوط السياسية و الاقتصادية :

تعتبر الاستثمارات الخارجية من أدوات الضغط السياسي و الاقتصادي التي تسلب الدولة المستثمر فيها الكثير من مقومات سيادتها الوطنية ، سواء فيما يتعلق بمواقفها الدولية ، أو التدخل في شؤونها الداخلية بما يستقيم مع مصالحها القومية.

2- التحويلات الخارجية بالعملة الأجنبية :

تعتبر التحويلات الخارجية من أبرز المشاكل التي تواجه الدول النامية الحاصلة على قروض أجنبية أو التي تتواجد فيها استثمارات للأجانب . ففي الكثير من هذه الدول تشكل الأرباح المحولة أضعاف المبلغ المستثمر أصلاً . لذا فإن بعض الدول المستثمر فيها تعمل على تحديد التحويلات الخارجية و مراقبة عمليات الشركات و المؤسسات الأجنبية فيها و تقع في مشاكل مع تلك الشركات و حكوماتها .

3- تشجيع اقتصاد السلعة الواحدة :

الدولة المستثمرة لا تراعي إلا مصالحها أولاً قبل كل شيء و بغض النظر عن الخطط التنموية التي يجب أن تنتهجها الدولة المستثمر فيها .

و لهذا السبب فإن غالبية الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية هي في قطاعات النفط و الغاز و المناجم أو الصناعات أو إنتاج سلعة واحدة في القطاع الزراعي مثل السكر في كوبا و القطن في مصر و البن في البرازيل .. لذا فإن هذه القطاعات تكون متطورة .

4- المنافسة والمضاربة الوطنية :

الاستثمارات الأجنبية و بخاصة في الدول النامية هي في الغالب تقوم بها دول متقدمة ذات مستوى تقني رفيع بحيث تكون تكلفة الإنتاج منخفضة جداً ، و لتشجيع مثل هذه الاستثمارات تقوم العديد من الدول النامية بإصدار قرارات بتخصيص الأراضي أو بتخفيض الجمارك أو أسعار الفائدة المصرفية بالنسبة للشركات الأجنبية ، الأمر الذي يؤثر على الصناعات الوطنية الناشئة في الدول النامية ، حيث عادة ما تكون تكلفة الإنتاج مرتفعة و الجودة أقل نسبياً و يؤدي وجود هذا التنافس غير متكافئ إلى اضمحلال الصناعات الوطنية و إصابتها بالشلل و عدم قدرتها على الابتكار التقني و القيام بالاستثمارات المطلوبة . وانعدام القدرة على تحسين الإنتاجية كما و نوعاً يؤدي إلى سيطرة الشركات الأجنبية على السوق المحلي و احتكاره أضف إلى ذلك تبقى المدخرات المحلية مشلولة و لا تحول إلى رأس مال منتج ، و يصبح من السهل استيراد كل شيء من الخارج .

من خلال تطرقنا إلى دوافع و أهداف و مخاطر الاستثمار الأجنبي يمكننا استنتاج مساوئ الاستثمارات الأجنبية .

(1) ميثم صاحب عجم . مرجع سابق . ص ص 105-108

الفرع الثاني: مساوئ الاستثمار الأجنبي ووسائل حمايته

أولاً: مساوئ الاستثمار الأجنبي⁽¹⁾: تتمثل مساوئه فيما يلي :

من بين الأضرار الأساسية لهذه الشركات هو أنها أصبحت تواجه معارضة كبيرة في بلدانها في بعض القطاعات الصناعية التي أصبحت سببا في حدوث مشاكل بيئية و هذا ما جعلها تقوم بنقل هذه الصناعات إلى الدول النامية ، و من بين النتائج الملاحظة على مستوى عالمي هو مشكل ارتفاع درجة الحرارة أو التلوث الهوائي بسبب بعض الغازات و من أهمها ثاني أكسيد الكربون و هذه النقطة هي محل اختلاف بين الدول النامية و المتطورة ، كما أن هذه الشركات أحدثت مشاكل بيئية أخرى ناتجة عن انتهاك الموارد الطبيعية و منها :

- الزحف على الأراضي الصالحة للزراعة و الغابات و هذا بإقامة مشاريع جديدة مدن ، موانئ ، طرق و حفر مناجم ... إلخ ، و هذا ما يؤدي سنويا إلى تخفيض المساحة الصالحة للزراعة .

- زيادة معدل التلوث و الفساد في المياه و التربة وبالتالي فإن كل ما يحصل عليه من هذه الأرض يعد مسموما و ملوثا .

- ظلت هذه الشركات هي المسيطرة على التجارة و التعامل في الموارد و الخامات الثمينة و بالتالي فهي تستطيع التحكم في المنتج النهائي أو المنتجات الوسطى و كذلك الدول التي تبيع لها هذا المنتج ، كما أنها تحاول استنزاف الموارد الطبيعية للدول في أقرب وقت ممكن نظرا لنوعيتها الجيدة و سهولة الشحن و النقل و القيام بتصديرها بأسعار عالية .

- إن تحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية من الصعب تحقيقها نظرا لاحتكارها من طرف هذه الشركات و وجود مراكز البحث في الدول الأصلية ، كما أن التكنولوجيا التي تحول إلى الدول النامية هي تكنولوجيا تعتبر مستهلكة قديمة تجاوزها الزمن في الدول المتقدمة و نظرا لعد صلاحيتها في هذه الدول و وجود بدائل أخرى أفضل منها فإنها تباع بأسعار باهضة كما أنه من بين الشروط الأخرى الناتجة عن تسويق التكنولوجيا هي عدم السماح للدول المتحصلة عليها أن تقوم بتحويلها أو تصدير منتجاتها إلى الخارج لأن ذلك يتناقض مع مصالح الشركات التي تحاول السيطرة علي ما لديها من معلومات و هذا لكي تضمن بقائها مدة أطول في الدول المضيفة .

- إن الفكرة القائلة بأن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى القضاء على البطالة غير صحيحة لأن المتعارف عليه حاليا أن الكثير من الشركات الضخمة في حالة إدماجها أو ابتلاعها لشركات أخرى في الغالب تكون مصحوبة بتسريح العمال في الدول المتقدمة و كذلك النامية ، أما التنافس بين الدول النامية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية جعلها تقدم تنازلات كبيرة حول حقوق العمال ، و تقدم تسهيلات ضريبية و هذا ما يؤدي إلى استغلال العمال بحصولهم على أجور لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور .

(1) بلعوج بولعيد . " العولمة المالية و الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية (مع الإشارة إلى الجزائر) " . الملتقى الدولي حول العولمة المالية جامعة باجي مختار عنابة 7-8/12/2004 ص 1-2.

- أما أن الشركات المتعددة الجنسيات فلا توجه استثماراتها للقطاعات التي تحتاجها الدول النامية و لكنها تختار القطاعات التي تحقق لها أعظم ربح و أقل مخاطرة و بالتالي تستثمر في المشاريع التي تحقق مردودا مرتفعا في أقل وقت ممكن و هذا مثل الخدمات المالية و السياحة و غيرها .

- إن هذه الشركات تستفيد من استعمال الموارد المحلية بأقل تكلفة ممكنة مع استعمال اليد العاملة الرخيصة و الاستفادة من الموقع بغرض التصدير لتعظيم أرباحها كما أن الأرباح التي تحققها تقوم بتحويلها إلى الخارج و ليس للدول المضيفة بغرض إعادة استثمارها .

- تمارس هذه الشركات نشاطاتها في ظل وجود دعاية إعلامية كبيرة تؤثر على سوك المستهلكين و تغير من أدواتهم نتيجة للدعاية القوية لترويج السلع التي تنتجها .

- تستنزف هذه الشركات الثروات الطبيعية بما في ذلك حصة الأجيال القادمة كما أنها تقوم بجذب العمالة الماهرة و القدرات العلمية التي لا تستطيع بلدانهم توفير الظروف الملائمة لإظهار إبداعاتهم و بالتالي تخفي الإطارات القادرة من الدول النامية التي من المفروض أن تقوم بعملية التنمية .

ثانياً: وسائل حماية الاستثمارات الأجنبية

إن حماية الاستثمارات الأجنبية من المخاطر غير التجارية يقتضي على الأقل ثلاثة أنواع من الوسائل الخاصة بهذه الحماية ، و هي (1) :

1- وسائل الحماية الموضوعية :

إن من حق المستثمر أن يطمئن إلى المناخ السياسي في الدولة التي تنوي استثمار أمواله فيها . فمهما توافرت للمستثمر التسهيلات الرئيسية في القطر المضيف لاستثماره (إعفاءات ضريبية أو غيرها) فهو سيظل مترددا في استثمار أمواله خوفا من المخاطر غير التجارية . و بعد انعدام الثقة أكبر عائق لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

و قد أدركت الدول المستوردة لرؤوس الأموال هذه الحقيقة فحاولت بوسائل شتى أن تصلح من مناخها الاستثماري على نحو يمنح للمستثمر الأجنبي الشعور بالاطمئنان فأول هذه الوسائل هو أن تنص التشريعات الداخلية للدولة المضيفة على عدم جواز تأميم المشروعات الأجنبية أو الحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة .

و لا تتسم هذه الوسيلة بالفعالية المطلوبة ، فإلى جانب احتمال مخالفتها للنصوص الدستورية الداخلية للدولة ، فإنها لن تحرم الدولة من اتخاذ إجراءات التأميم بوصفه حقا مقرر لها بمقتضى القانون الدولي المعاصر .

(1) د/ قدي عبد المجيد. و وصاف سعدي. سمالي بيحضييه. آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية حالة النظام العربي لضمان الاستثمار الملتقى الدولي حول: البحث عن سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية و الجزائر. جامعة سكيكدة الجزائر 9-2003/12/10 ص 1-2.

و لهذا تحرص الدول على منح المستثمر الأجنبي قدرا أكبر من الاطمئنان عن طريق وسيلة أكثر فعالية من سابقتها ، وذلك بتأكيد التزامها بعدم التعرض للاستثمارات الأجنبية بمقتضى معاهدة دولية بينها و بين دولة المستثمر . و على هذا النحو فإن لإقدام الدولة المضيفة للاستثمار على اتخاذ أي إجراء من شأنه المساس بحقوق المستثمر الأجنبي على استثماره سوف يشكل في هذه الحالة مخالفة للالتزام دولي تقتضي أداة التعويض . وقد تنص المعاهدات في هذه الحالة أن يكون التعويض مساويا لقيمة الأضرار التي أصابت المستثمر و أن يكون حالا و فعالا .

و أيا كان الأمر فإن فعالية الحماية الموضوعية للاستثمارات الأجنبية عن طريق المعاهدات و الاتفاقيات الدولية أو غيرها من وسائل الحماية لن يتأتى على وجه الأكل إلا إذا اقترن بالحماية الإجرائية المطلوبة في مثل هذه الأحوال .

2- وسائل الحماية الإجرائية :

إن تحديد القواعد الخاصة بالحماية الموضوعية للاستثمارات الأجنبية لا يكفي وحده لاطمئنان المستثمر الأجنبي . بل يتعين لكفاية هذا الاطمئنان أن تكون هناك هيئة قضائية محايدة يمكن للمستثمر أن يلجأ إليها عند قيام النزاع بينه و بين القطر المضيف لاستثماره ، وذلك أن خضوع مثل هذا النزاع لاختصاص المحاكم المحلية للقطر المضيف وفقا للقواعد الإجرائية السائدة في هذا القطر لا يعد بالقطع أمرا يدعو إلى اطمئنان المستثمر أو ارتياحه ، كما أن الحماية الدبلوماسية التي قد تضيفها الدولة على مواطنيها الذين يستثمرون بالخارج ليست كافية في حد ذاتها لأن اعتبارات سياسية عديدة قد تحول دون تحقيقها .

لهذا فقد حرصت بعض الدول المضيفة للاستثمار على تخصيص محاكم خاصة للنظر في المنازعات القائمة بينها و بين المستثمرين الأجانب . على أن مثل هذه الحماية الإجرائية على فائدتها لا تطمئن المستثمر الأجنبي بما فيها الكفاية بالنظر إلى تشكيكه في أي قضاء خاص يتبع الدولة المضيفة لرأس المال . لهذا يفضل المستثمرون إلى جانب قضاء إبرام اتفاقات خاصة بينهم وبين حكومة الدولة المضيفة تقضي بإحالة أي نزاع ينشأ بين الطرفين لهيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها باتفاقهما ، ويمكن أن يبرم هذا الاتفاق بين دولة المستثمر و الدولة المضيفة للاستثمار⁽¹⁾ .

و قد دفعت الأهمية الخاصة بالحماية الإجرائية إلى التفكير في إنشاء مركز دولي لتسوية منازعات الاستثمار و نجح البنك الدولي للإنشاء و التعمير بالفعل في تكوين مركز يختص بمنازعات الاستثمار بين الدول الأعضاء و مواطني الدول الأعضاء عرف " بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار" ، ولدخول النزاع ضمن اختصاص المركز تشترط اتفاقية إنشائه قبول أطراف المنازعة اختصاص المركز⁽²⁾ عند تقديم المنازعة للتحكيم أو التوفيق صراحة مع الموافقة على استبعاد سائر سبل حل النزاع الأخرى وتشترط الاتفاقية أيضا أن يكون النزاع قانونيا

(1) د/ قدي عبد المجيد . و وصاف سعدي . سملالي بيحويه . آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية حالة النظام العربي لضمان الاستثمار . الملتقى الدولي حول: البحث عن سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربيين الجزائر جامعة سكيكدة الجزائر 9-2003/12/10 ص2.

(2) المرجع السابق . ص2.

و نشأ مباشرة عن أحد الاستثمارات و هو ما يخرج المنازعات غير السياسية أو غيرها من المنازعات ذات الطابع غير القانوني من اختصاص المركز . ورغم أهمية الحماية الإجرائية إلا أنها تظل كافية و تحتاج إلى هيئات دولية لضمان هذه الاستثمارات

3- ضمان الاستثمارات الأجنبية : يغطي هذا النوع من التأمين الاستثمار المتمثل في ملكية كل أو بعض رأس مال الخاضع لسيطرة المستثمر الأجنبي، ويكون مسؤولا عن التزامه مسؤولية غير محدودة و تتم عملية الضمان من خلال مختلف وثائق الضمان التي تطرحها الهيئات الدولية للضمان . وتتمثل هذه الهيئات بالإضافة إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات في :

3-1- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار : تم إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 11 أكتوبر 1985 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1987 لتقوية المناخ الاستثماري داخل الدول الأعضاء ، و قد بدأت عملها عام 1988 ، وهدفها تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الاستثمارية المختلفة ، وذلك عن طريق الحد من الحواجز غير التجارية التي تعوق الاستثمارات الدولية و بالتالي تقدم الوكالة للمستثمرين ضمانات ضد المخاطر غير التجارية أي ضد المخاطر السياسية و التأمينات و غير ذلك . و كذلك تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة⁽¹⁾ . كما تهدف الوكالة أيضا إلى تحقيق ما يلي:

أ- تشجيع تدفق الاستثمارات للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء ، و من أجل ذلك تعمل الوكالة على :

- إجراء الأبحاث و الأنشطة اللازمة لتشجيع تدفق الاستثمارات ، ونشر المعلومات المتعلقة بالفرص المتاحة للاستثمار في الدول النامية الأعضاء ، وذلك بتحسين الظروف المتعلقة بتدفق الاستثمار الأجنبي .
- إصدار ضمانات بما في ذلك المشاركة في التأمين و إعادة التأمين ضد المخاطر غير التجارية لصالح الاستثمارات في دولة عضو ، التي تتدفق من الدول الأعضاء الأخرى .
- القيام بأوجه النشاط المكتملة المناسبة التي تستهدف تشجيع تدفق الاستثمارات إلى الدول الأعضاء و فيما بينها

- ممارسة أية صلاحيات أخرى كلما كان ذلك ضروريا أو مرغوبا فيها لخدمة الهدف منها .
- ب- دعم التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية ، ودعم مساهمة الاستثمار الأجنبي فيها بالأخص الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تلك التنمية .
- ج- تعزيز تدفق رأس المال و التكنولوجيا للأغراض الإنتاجية إلى الدول النامية ، ويتم ذلك طبقا للاحتياجات و سياسات و أهداف تلك الدول ، ووفقا لأسس عادلة مستقرة لمعاملة الاستثمارات الأجنبية .

3-2- الاتحاد الدولي لمؤمنى الاستثمار و القروض (اتحاد برن):

(1) عبد المطلب عبد الحميد. النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر. مجموعة النيل الدولية. طبعة أولى . 2003. ص 96.

يعتبر اتحاد برن هيئة دولية تجمع في عضويتها الكثير من مؤسسات تأمين الاستثمار و القرض عند التصدير (هيئات ووكالات حكومية و هيئات تأمين خاصة تعمل بدعم من حكومات الأعضاء ، خاصة إذا تعلق الأمر بالأخطار السياسية .

تأسس الاتحاد برن سنة 1934 بمدينة برن السويسرية على يد أربع مؤسسات ضمان تغطي الأخطار التجارية ، كما أحست هذه المؤسسات بالحاجة إلى التشاور حول مشاكلها و التعاون فيما بينها للحصول على معلومات تتعلق بوضعية القرض المقدم للزبائن و الاستثمار الأجنبي فاتحاد برن يشتغل كنادي للمحترفين و يعتبر منتدى لنقاشات عملية للأخصائيين في مجال تأمين الاستثمار و القرض⁽¹⁾ .

و بعد الحرب العالمية الثانية أصبح التأمين ضد الأخطار السياسية ذو أهمية بالغة للمستثمرين فأصبح المؤمنون يغطون هذا النوع من الأخطار إضافة إلى الأخطار التجارية بعد هذا أوكلت حكومات أعضاء اتحاد برن أمانة الاتحاد مهمة توفير تأمين للاستثمارات الأجنبية من خلال تغطية الأخطار التي تعترضها كانتزاع الإجباري للحقوق التعويض الحرب أما الجانب التجاري لعمليات الاستثمار فلا تغطي من طرف هذا النوع من التأمين .

و لقد ساعد و لا يزال يساعد اتحاد برن الدول النامية على إقامة و تأسيس مؤسسات تأمين قروض الصادرات و الاستثمارات ، من خلال توفير التكوين المناسب للإطارات المشرفة و العاملة في هذه الهيئات . إن اتحاد برن ليس منظمة دولية تقوم بتأمين القرض و الاستثمار إنما هو اتحاد لمجموعة كبيرة من مؤسسات تأمين القرض و الاستثمار ، مهمته الأساسية هي العمل على التطوير و الترشيد لتأمين القرض و الاستثمار من خلال تقديم المعلومات لكل أعضاء في الاتحاد من جهة و للدول الأخرى التي تطلب المساعدة التقنية من جهة ثانية.

3-3 هيئات الضمان الأخرى: و في هذا الإطار يوجد العيد من الهيئات الدولية و الإقليمية تهتم بتأمين

الاستثمارات الأجنبية منها⁽²⁾ :

أ- الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (COFACE) : و هي تهتم بتأمين ائتمان الصادرات الفرنسية في مختلف دول العالم ، إضافة للدور الهام الذي تؤديه في ضمان الاستثمارات الفرنسية و حتى الأوروبية نحو عدد من دول العالم بما في ذلك الاستثمارات الموجهة للدول العربية و لها دور كبير في تحديد اتجاهات المستثمرين نحو الاستثمار في هذه الدول .

ب- الهيئة الإيطالية لتأمين قروض الصادرات SACE: و نفس الأمر بالنسبة لهذه الهيئة فهي تهتم

بدرجة أساسية بضمن قروض الصادرات الإيطالية إضافة للاستثمارات الإيطالية و الأوروبية الموجهة لكل دول العالم بما في ذلك الدول العربية ، ولها دور كبير في تحديد اتجاهات المستثمرين نحو الاستثمار .

⁽¹⁾ /د/ قدي عبد المجيد . و وصاف سعدي . سملالي بيحضييه . آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية حالة النظام العربي لضمان الاستثمار الملتقى الدولي حول:البحث عن سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية-حالة البلدان العربية و الجزائر .جامعة سكيكدة الجزائر-9-2003/12/10 ص6.

⁽²⁾ المرجع السابق ص ص 7 - 8.

- ج- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار و إنتماتات التصدير : و تشرف على إدارة النظام الإقليمي لتأمين الاستثمار و ائتمان الصادرات في دول منظمة المؤتمر الإسلامي ، حيث أنشئت بموجب اتفاقية مؤرخة في 19 فيفري 1995 بطرابلس بالجمهورية الليبية و بدأت نشاطها ابتداء من أول جوان 1996. وتعمل تحت الإشراف التقني للبنك الإسلامي للتنمية ، حيث يوجد مقرها في جدة⁽¹⁾ .
- د- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : كانت إحدى توصيات مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية الذي عقد في الكويت في مارس 1962 دراسة إمكانية إنشاء مؤسسة عربية جماعية لضمان رؤوس الأموال العربية و الأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية تولى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، هو و الجهات الحكومية مهمة تنفيذ التوصية و قد أعد الصندوق مشروعا لاتفاقية عربية لإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ثم إقراره و التوقيع عليه في 27 ماي 1971 و دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من أبريل 1974⁽²⁾ و تعمل المؤسسة على تحقيق ما يلي :
- تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضا مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية والحد من الآثار التي قد تترتب على تحقيقها ، وهي المخاطر الصالحة للتأمين .
 - تشجيع الاستثمارات بين الدول الأعضاء من خلال تشجيع انتقال رؤوس الأموال فيما بينها لتحويل جهودها الإنمائية لصالح شعوبها ، ولتحقيق ذلك تعمل المؤسسة على تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمارات و أوضاعها في أقاليم الدول الأعضاء .

(1) د/ قدي عبد المجيد. و وصاف سعيدي. سملالي بيحضية. آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية حالة النظام العربي لضمان الاستثمار الملتقى الدولي حول: البحث عن سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية و الجزائر. جامعة سكيكدة الجزائر-9-2003/12/10. ص8.

(2) المرجع السابق. ص 8.

المبحث الثالث : وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا مهما في تنمية اقتصاديات الدول بحيث تشكل دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك كون الاستثمار يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي و منطلق عملية التنمية الاقتصادية ، فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للدولة ، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي فيها ، والجزائر و نتيجة للأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها و التي دفعت بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و عملت قدر الإمكان على تحرير اقتصادها إلى تغيير نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر و عملت قدر الإمكان على جذبها بما قدمته من تحفيزات و تسهيلات بغية تحسين أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى (خارج المحروقات) بما يؤدي إلى زيادة النمو و خلق فرص عمل جديدة من خلال بعث قطاع الخدمات من سياحة و نقل و مصارف و خدمات الأعمال و قطاع الصناعة خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة و هو ما يؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي و التكيف مع الوضع الجديد الذي سينجر عن إقامة منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة ، إلا أنها لم توفق في ذلك حتى الآن . فما السبب في ذلك علما أن فرص الاستثمار في بلادنا متاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية، فالاقتصاد الجزائري مستورد صاف للغذاء و تابع للخارج فيما يتعلق بالسلع الوسيطة الأزمة للإنتاج دون الحديث عن وسائل الإنتاج الحاملة للتكنولوجيا المتقدمة إضافة إلى رخص اليد العاملة ، كل ذلك وغيره يسمح بالقول بأن هناك الكثير من المشاريع الاستثمارية في الجزائر ذات جدوى باعتبار وجود فجوة طلب غير مشبعة بالعرض المحلي عند الأسعار الدولية لكثير من السلع الممكن إنتاجها فنيا و القابلة للتمويل. من هذا المنطلق و من الناحية النظرية فإن الجزائر تعد حقلًا خصبا لو يستعمل إمكانية و عوامل إنتاجه بعد (1) .

ولكي نتعرف على مكانة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الجزائري يجب التطرق إلى مناخ الاستثمار في الجزائر و القوانين التي تحكمه و عوائقه و الحوافز المقدمة لجذبه بالإضافة إلى واقع و تدفقات الاستثمار الأجنبي .

المطلب الأول : المناخ الاستثماري في الجزائر ومحفزات الاستثمار

الفرع الأول : المناخ الاستثماري في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات مظاهر ضعف كبير و اختلالات حادة ، قد بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية تظهر للعيان في سنة 1988 حيث

(1) د/ زعباط عبد الحميد . المناخ الاستثماري في الجزائر. الملتقى الدولي حول: البحث عن سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصادات الانتقالية-حالة البلدان العربيين الجزائر. جامعة سكيكدة الجزائر 9-10/12/2003 .

انفجرت بشدة ، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى اختيار مسار الإصلاحات الاقتصادية للتصدي لهذا الوضع الصعب و هذا بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي و ذلك من خلال سياسات الإصلاح المختلفة و التي مست السياسة المالية حيث استهدف من خلالها برنامج الإصلاح الحد من عجز الميزانية العامة للدولة و هذا بتخفيض مستويات الإنفاق الحكومي و زيادة الحصيلة العامة للإيرادات و ذلك من خلال مجموعة من التدابير و الإجراءات التي تضمنت الإصلاح الضريبي والجمركي و كذا تحرير الأسعار و إلغاء الدعم و كذا الضغط على النفقات الجارية و الاستثمارية . أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية و القطاع المالي فقد تعلق الأمر بزيادة أسعار الفائدة من أجل تشجيع الادخار والحد من القروض المصرفية الموجهة للقطاع العام و جعل العلاقة بين هذا الأخير و البنوك علاقة تجارية ، كما اهتم أيضا هذا البرنامج بالتجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي بتخفيض خدمة الدين وتحسين ميزان المدفوعات بإصلاح نظام الصرف و تحديد قيمة الدينار الجزائري حسب قيمة السوق و جعل نظام الصرف أكثر شفافية⁽¹⁾ .

و حسب مفهوم أو ما يعنيه المناخ الاستثماري فهو عبارة عن كل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية الإدارية التي تتيحها بلد ما

ولهذا سوف نتطرق إلى الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الإداري للجزائر

1-الظروف السياسية و الأمنية :

استقلت الجزائر سنة 1962 و اعتمدت النظام الجمهوري في إطار المبادئ الإسلامية تمثله حاليا ثلاث سلطات : السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة ، السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة ، و السلطة القضائية .

و لقد تميزت العشرية الماضية بعدم استقرار سياسي فادح جسده التغيير المستمر للقاضي الأول في البلاد، فبعد أحداث العنف و اللأمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينات غداة توقيف المسار الانتخابي فقد الرؤساء التحكم في زمام الأمور و تعاقب الوزارات مئات الأشخاص و عرفت الجزائر أكثر من 10 حكومات و فقدت الثقة بين الحاكم و المحكوم ، و هو ما جعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع ، و قلص جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما أن ذلك ترافق مع تدهور خطير أمني و بحصار أجنبي غير معلن جسده مقاطعة شركات الطيران الأجنبية للمطارات الجزائرية و تراجع لعدد السواح الأجانب الذين يزورون الجزائر .

إلا أنه في الآونة الأخيرة و منذ اعتناق السيد عبد العزيز بوتفليقة الحكم بدأت الأوضاع السياسية تتحسن خاصة علاقاتنا مع الخارج و بدأت الثقة تعود للاستثمار في الجزائر .

(1) كريم النشاشيبي و آخرون . الجزائر و تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق . واشنطن: صندوق النقد الدولي . 1998. ص 115.

2- الأوضاع الاجتماعية :

إن المجتمع الجزائري مجتمع شاب حيث أن نسبة الأفراد الأقل من 25 سنة إلى إجمالي السكان بلغت 22.86%⁽¹⁾ و إن كانت سياسة تنظيم النسل قد أدت في التسعينات إلى انخفاض معدل الولادات بسبب تأخر سن الزواج الناتج عن تدهور مستوى المعيشة من جهة و تحسن المستوى التعليمي للمرأة من جهة ثانية⁽²⁾ . و تبقى الفئة العمرية التي يتراوح سنها بين 20 و 60 سنة و المشكلة لجانب العرض في سوق العمل و تبلغ 44% .

و يتمتع الجزائري بإجبارية التعليم إلى سن 15 ، و تقع أعباء التعليم و التكوين في جميع المستويات من الابتدائي إلى الجامعي على عاتق الدولة ، و من حيث عدد المتدربين الذين يقدرون اليوم بالملايين فإنه لا يمكن مقارنتهم مع الأيام الأولى للاستقلال و هو ما تطلب إقامة الهياكل الضرورية في مختلف ولايات بما في ذلك التعليم العالي .

لكن ما هو مهم ضرورة التركيز على الجانب النوعي للتكوين ليستجيب لحاجيات سوق العمل . إذ يلاحظ عدم توافق مؤهلات المتخرجين من مؤسسات التعليم الجزائرية مع المناصب الشاغرة بل أن معطيات الديوان الوطني للإحصائيات تبين أن نسبة البطالة تزداد بارتفاع المستوى التعليمي من الابتدائي 25.8% إلى المتوسط 29.9% إلى الثانوي (العام و المهني) 31.6% و بالنسبة لخريجي مؤسسات التعليم العالي فقد تزايد عدد البطالين منهم مع مرور الوقت عموما فإن معدل البطالة على المستوى الوطني بلغ 13% سنة 2004.

فيما يخص بالصحة فقد حصل تحسن نسبي في الوضع الصحي للسكان و أصبح معدل الحياة يتجاوز 70 سنة ، كما أن معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لتلقيهم العناية الصحية المبكرة و ارتفاع عدد الأطباء بالنسبة لكل ألف ساكن .

3- البنية التحتية :

تحتل الجزائر المرتبة الثانية من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها 2.381.471 كم² تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة و السكك الحديدية و المطارات و الموانئ و الخطوط الهاتفية و الإنتاج الكهربائي ، ورغم المجهودات التي بذلت إلا أنها غير كافية فالطرقات تنقصها الصيانة و هو ما يجعلها في كثير من الأماكن غير صالحة للاستعمال و تسبب في إلحاق الأضرار بالعربات و السيارات العابرة لها أو حتى في حدوث حوادث خطيرة ، كما أن المدن الكبرى تعرف ازدحاما كبيرا تكلف المسافرين كثيرا من التعب و الإرهاق و ضياع الوقت .

(1) www.ons.dz.08/11/2005.
(2) د/ زعاط عبد الحميد . مرجع سابق . ص5.

و بالنسبة للمطارات و الموانئ فتسييرها يحتاج إلى إعادة النظر كما أن السكك الحديدية بحاجة إلى الدعم و التوسيع .

أما الاتصالات فقد تحسنت نسبيا مع انتشار الأنترنت و دخول الهاتف النقال ، ويرتقب أن تعرف المزيد من التحسن في المستقبل القريب .

و فيما يخص الكهرباء فهي تغطي كافة المناطق الصناعية و السكنية ، كما أن الغاز الطبيعي قد تم إيصاله بغالبية المدن و المناطق الصناعية و تبقى المناطق الريفية في غالبيتها محرومة منه ، أما ما تعلق بمياه الشرب فإن شبكة توصيله تعاني من القدم و الأعطاب إضافة إلى عدم استفادة بعض سكان الأرياف منها .

4-التنظيم الإداري :

تتميز الإجراءات الإدارية بالتعقيد و بتعدد القوانين و الأنظمة المتضاربة أحيانا و الكثيرة التغير بما يقلل من شفائيتها و يصعب التعرف عليها ، يضاف إلى ذلك عدم كفاءة بعض العاملين في إدارة و تباطؤهم في أداء مهامهم و انتشار البيروقراطية و الرشوة و الفساد . و هو ما يعني ضرورة إدخال إصلاحات إدارية عميقة خاصة ما تعلق بالمؤسسات التي لها علاقة بالاستثمار .

القوانين الجزائرية الخاصة بالاستثمار :

لقد تبنت الجزائر عادة الاستقلال موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي خاصة بعد صدور قانون الاستثمارات سنة 1966 حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العمومي ، ز في قانون 1982 المؤرخ في 1982/09/29 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة التي حددت نسبة المشاركة الأجنبية فيها بـ 49% كحد أقصى و مهمتها ضمان نقل التكنولوجيا و تكوين المستخدمين في حين أن التسويق تضمنه الجزائر إضافة إلى إجبارية التقاضي أمام المحاكم الجزائرية في حال نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة⁽¹⁾ .

و قامت الجزائر بإحداث إصلاحات اقتصادية بغية تحديد علاقة جديدة لحركة رأس المال مع الخارج ، و صدر بخصوص هذا الموضوع قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد و القرض⁽²⁾ . و الذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم و الترخيص للاستثمارات الأجنبية و إلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنيابة للشركات المختلطة و كذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام و الخاص مع حرية الاستثمار و حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر و ضمانات ضد إجراء المصادرة⁽³⁾

(1) د/ زعباط عبد الحميد . مرجع سابق . ص6.

(2) د/ محمد بلقاسم حسن بهلول. الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية. دار دحلب. ص173-174.

(3) أ/ منصور زين. " واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (ماي العدد الثاني: 2005). جامعة الحسيبة بن بو علي الشلف. ص 129.

- قانون ترقية الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 5/11/1993 الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق و الاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي ، ولم يعد وفقا له هناك أي تمييز بين الاستثمار الخاص و العام و لا بين المستثمر المقيم و المستثمر غير المقيم ، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها . وتدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمارات (APSI)⁽¹⁾ ووكالة دعم و ترقية الاستثمارات والتي تأسست يوم 17/10/1993 حسب ما جاء في مرسوم تنفيذي رقم 94 يتضمن صلاحيات 319-94 مؤرخ في 12 جمادى الأولى 1415هـ ، إذ يتميز أسلوب عملها بالتحرك الدائم للترويج و التعريف بمناخ الاستثمار في البلاد ، و باعداد الملفات الخاصة بالفرص الاستثمارية و عرضها على المستثمرين و مساهمة الشباك الموحد لتسهيل الاجراءات و تسليم الوثائق المطلوبة⁽²⁾ فهي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية و الأجنبية في الجزائر لا سيما بعد إنشاء الشباك الموحد فهي تهدف إلى ما يلي :

- تدعيم و مساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية.
 - تضمن ترقية الاستثمارات و تنفيذ كل التدابير التنظيمية .
 - تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها.
 - تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار .
 - تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات .
 - تجري تقييم مشاريع الاستثمار و إحصائه.
 - نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات .
 - تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة .
 - تنظيم ندوات ، ملتقيات و أيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه .
 - تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار .
 - الاعتماد على خبرات و أجهزة الشباك الوحيد و تشغيل أجهزة تنسيقية في تقييم و متابعة و إنجاز المشاريع و هذا بقيامها بما يلي : بنك المعلومات حول إمكانات الاستثمار في البلاد ، قنوات الإعلام الوطني و العالمي ، خبراء اختصاصيين محليين و أجانب⁽³⁾ .
- كما أكد قانون ترقية الاستثمار رقم 93-12 على ضمان تحويل رأس المال و الأرباح و إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة .
- و قد خصت الاستثمارات وفقا لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه و قد تم التمييز بين ثلاث أنظمة :

(1) د/ زعياط عبد الحميد . مرجع سابق ص 7.
(2) أ/ زغيب شهرزاد. "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق" مجلة العولم الانسانية جامعة بسكرة. (عدد: 2005) ص 79.
(3) د/ بلعوج بولعيد. معوقات الاستثمار في الجزائر. الملتقى الدولي حول: البحث عن سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية و الجزائر. جامعة سكيكدة الجزائر. 9-10/12/2003. ص 3-4.

* النظام العام : و قد بينت المواد 17،18،19 الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في ظلّه و تتوزع على فترة إنجاز المشروع و فترة استغلاله ، و تتعلق بإعفاءات ضريبية و جمركية و بعض الامتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي .

* النظام الخاص : ويشمل مناطق الترقية و مناطق التوسع الاقتصادي و قد خصت الاستثمارات المنطوية تحته بامتيازات إضافية كتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي و إمكانية تنازلها عن أرض تابعة للأملك الوطنية لصالح المستثمر (المادة 23).

* نظام المناطق الحرة : و يشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها و تكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير ، و تعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة و المؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية (المادة 26) وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب و الرسوم و الإقطاعات ذات الطابع الجبائي و شبه الجبائي والجمركي (1).

قانون الاستثمار الجديد:

أدخلت تعديلات على قانون الاستثمار و صدر أمر رقم 03-01 في أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار مناخه و آلية عمله و هذا بغرض الوصول إلى استحداث مجالات نشاطات جديدة ، توسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية و المساهمة فيه ، كما شمل المفهوم الجديد الخصوصية الكلية و الجزئية و الاستثمارات الدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة ، و الجديد في هذا التشريع ما يلي (2) :

- المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب .

-إلغاء التمييز في الاستثمار العام و الخاص .

- إنشاء شبك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات: كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار و إصدار تراخيص و قد فتحت لها فروع في الداخل و تنوي فتح فروع أخرى في الخارج ، فهي شخصية معنوية لها استقلالها المالي و تقوم بما يلي :

* تقدم كل الخدمات الإدارية و المعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء المقيمين أو غير المقيمين و تبليغهم بقرار القبول أو رفض منح المزايا أو الحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب .

* التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي يعتمدها خلال فترة الإعفاء من بعض الضرائب و الرسوم .

* تعنى المؤسسة بضم كل المؤسسات بمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي السياحي والخدماتي و هذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات يتم بطريقة غير منسقة و واضحة في السابق.

(1) د/ عبد الحميد زعابط. مرجع سابق . ص 7.

(2) د/ بلعوج بولعيد. مرجع سابق. ص 4.

* نشأ صندوق لدعم الاستثمارات تكفل بإدارته AMDI يمول الامتيازات الملكية الخاصة أو الاستثنائية،
و التشريع الجديد يسمح بإمكانية التنازل أو نقل الملكية للاستثمار .

الشباك الموحد:

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشباك الموحد و هو يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها و كذلك مكاتب إدارة الجمارك ، بنك الجزائر ، السجل التجاري ، الأملاك الوطنية ، التهيئة العمرانية ، البيئة ، التشغيل ، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة⁽¹⁾ .

يخضع التماس خدمات الشباك الموحد لإدارة المستثمرين بإنشاء إيداع تصريح الاستثمار و طلب المزايا، يكون ممثلو الوزارات و الهيئات في الشباك الموحد مؤهلين قانونا و مخولين لتقديم الخدمات الإدارية مباشرة في مستوى هذا الشباك ، كما توفر الوكالة في أجل أقصاه 60 يوما و بناء على تفويض من الإدارات المعنية الوثائق المطلوبة قانونا من أجل إنجاز الاستثمار و ذلك ابتداء من تاريخ الإيداع القانوني لتصريح الاستثمار و طلب الامتياز⁽²⁾ .

الوضعية الاقتصادية :

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل جمة غداة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 ، وتجلى ذلك في تراجع إيرادات الصادرات و في الجباية البترولية و عجز الميزانية و في تدهور معدلات التبادل الصافية ومعدلات التبادل الداخلية و تراجع احتياطي الصرف ، و كلن نتيجة ذلك المزيد من اللجوء إلى التدين الخارجي الذي ترتب عنه ارتفاع في مؤشر المديونية الخارجية منسوباً إلى الناتج الداخلي الخام ، وفي مؤشر خدمة الدين منسوباً للصادرات الذي بلغ سنة 1993 : 82.2% و معدل نمو سالب -2% و معدل تضخم 20.5% و كان من نتيجة تطبيق برامج التصحيح الهيكلي أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية ابتداء من 1995 تراجع في معدل التضخم تراجع في نسبة خدمة المديونية ، تحسن في احتياطات الصرف و تحسن نسبي في معدل نمو الناتج الإجمالي .

و في ما يلي نورد بعض المؤشرات الأساسية :

* بلغ الناتج الداخلي الخام 54.80مليار دولار سنة 2001 ليصل سنة 2002 إلى 55.90مليار دولار.
وسجلت نسبة النمو 2.10% سنة 2001 و ارتفعت إلى 4.10% سنة 2002 ليصل إلى 6% سنة 2004.
* بلغ معدل التضخم 0.34% سنة 2000 وارتفع إلى 4.23% سنة 2001 ليعاود الانخفاض سنة 2002 إلى 1.42% و في سنة 2004 سجل 3%.
* سعر إعادة الخصم لبنك الجزائر انتقل من 6% سنة 2001 إلى 5.5% سنة 2002 و إلى 4.5% سنة 2003.

(1) د/ بلعوج بولعيد . مرجع سابق.ص4

(2) د/ بلعوج بولعيد . مرجع سابق.ص 5.

* سجل الحساب الجاري رصيذا إيجابيا بلغ 5414 مليون دولار سنة 2002 مقابل 2064 مليون دولار سنة 2001 أي بانخفاض قدره 39.6% بسبب تراجع إيرادات المحروقات .

* احتياطي الصرف ارتفع من 17.96 مليار دولار سنة 2001 إلى 23.10 مليار دولار سنة 2002 إلى 32.9 مليار دولار سنة 2003 ثم إلى 43 مليار دولار سنة 2004.

* نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الخام فقد سجلت تراجعا من 35.03% سنة 2003 إلى 26.4% سنة 2004 و ذلك يعود إلى تراجع المديونية الخارجية من 23.2 مليار دولار سنة 2003 إلى 21.41 مليار دولار سنة 2004.

كما انخفضت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات من 21.68% سنة 2002 إلى 17.7 عام 2003 إلى 12.6% سنة 2004 و يفسر هذا التراجع في نسبة خدمات الديون مقابل الصادرات بالارتفاع المحسوس لحجم و قيمة الصادرات الجزائرية و التي بلغت حسب الإحصائيات المقدمة من قبل مصالح الجمارك الجزائرية عام 2004 أكثر من 31.4 مليار دولار⁽¹⁾ .

هذه المؤشرات الاقتصادية كلها تبين و توضح وضعية الاقتصاد الجزائري الذي كما نلاحظ تحسنه النسبي و تحقيقه للاستقرار على المستوى الكلي في السنوات الأخيرة هذا الوضع يشكل حافزا للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر لكن استقرار الوضع الاقتصادي لا يكفي و حده لجذب و قدوم مستثمرين أجنبى بل يجب توفر الاستقرار السياسي و الوضعية القانونية المحفزة و تنظيمات إدارية و سوق كبير و موارد معدنية كل هذه الأوضاع تشكل المناخ الاستثماري الذي يدرسه المستثمر الأجنبي قبل أن يقرر الاستثمار في بلد ما .

و بعد تشخيص المناخ الاستثماري في الجزائر نتكلم عن المحفزات التي قدمتها البلاد لجذب الاستثمار الأجنبي .

الفرع الثاني : محفزات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المحفزات القانونية:

حاولت الدولة توفير أكبر قدر ممكن من الضمانات و التسهيلات قصد طمأنة المستثمرين الأجانب وتمكينهم من تغطية المخاطر في هذا البلد و ذلك على المستويين التشريعي و التصريحيات الرسمية .

أ- على المستوى التشريعي : جاءت كافة التشريعات المتعلقة بالإصلاحات مطمئنة للمستثمرين جزائريين(القاطنين بالخارج) كانوا أو أجنبى تشجيعا للاستثمار الأجنبي بصفة خاصة ، و قد صدرت قوانين و مراسيم عديدة قدمت بموجبها الضمانات التالية⁽²⁾ :

- المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول و رعايا الدول الأخرى و ذلك في المرسوم الرئاسي 364/95 المؤرخ في 1995/10/30 .

⁽¹⁾ كل هذه المعطيات مأخوذة من موقع وزارة المالية www.finance-algeria.org

و موقع البنك المركزي : www.bank-of-algeria.dz

⁽²⁾ د/ فريد كورتال . مرجع سابق ص13-15.

- المصادقة على الاتفاقية المتضمنة لإحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار و ذلك في المرسوم الرئاسي 345/95 المؤرخ في 1995/10/30 .
- المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار و ذلك في المرسوم الرئاسي رقم 334/98 الصادر في 1998/10/26 .
- المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، مرسوم رئاسي رقم 306/95 المؤرخ في 1995/10/07 .
- المصادقة على اتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي في المرسوم الرئاسي رقم 420/90 المؤرخ في 1990/10/07 .
- الترخيص للشريك الأجنبي لتحويل مبلغ أصل استثماراته و أرباحه في المرسوم التنفيذي رقم 1993/95 المؤرخ في 1995/03/25 .
- التوصية بدعم كافة المستثمرين و إزالة العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمار و ذلك بإنشاء الشباك الوحيد في المرسومين التنفيذيين رقم 319/97 و 320/97 الصادرين في 1997/08/24 .
- إصدار العديد من القوانين و المراسيم الخاصة في الاستثمار الوطني و الأجنبي مثل المرسوم التشريعي الصادر 112/93 الصادر 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار و المرسوم التنفيذي 321/320/319/97 الصادر في 1997/08/24 و المتعلقة بصلاحيات و تنظيم و سير الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار و تكفل الدولة بنفقات المنشآت القاعدية المرتبطة بإنجاز الاستثمارات .
- تنظيم المنافسة الحرة و ترقيتها و حمايتها و معاينة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات و ذلك بواسطة مجلس المنافسة الأمر رقم 06/95 المؤرخ في 1995/01/25 و المتعلق بالمنافسة .
- إضافة إلى الانضمام إلى اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمارات و تشجيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي و إيطاليا و فرنسا و رومانيا و إسبانيا .
- اتفاقات منع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول .
- صادقت على الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات .
- ويبدو من استعراض هذه التشريعات أن الحكومات الجزائرية المتعاقبة تحاول إعطاء ضمانات كافية للمستثمرين الوطنيين و الأجانب و توفير مناخ استثماري حر و شفاف أساسه المصلحة المتبادلة .
- * على مستوى التصريحات الرسمية :** لقد طمأن المسؤولون الجزائريون في أعلى الهرم السلطوي المستثمرين الأجانب و تعاهدوا بحماية استثماراتهم و توفير الشفافية و تذليل المعوقات التي تعترض تدفق رؤوس الأموال نحو الجزائر ، إذ أكد رئيس الجمهورية أمام مجلس الأعمال الفرنسي في جوان 2000 على فتح الاقتصاد الوطني للمستثمر الأجنبي ، و بأن كافة القطاعات الاقتصادية مفتوحة أمام الراغبين في الشراكة و الاستثمار و لا يوجد هناك قطاع استراتيجي محظور على الأجانب .

كما أكد رئيس الحكومة للمستثمرين الأجانب استعداد حكومته التام لتقديم التسهيلات و المحفزات بما في ذلك تحويل أموالهم و أرباحهم دون صعوبة ، مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاعات كما وعد بتذليل العراقيل و الصعوبات و تخفيض الضغوط الجبائية و الجمركية بالإضافة إلى فتح قطاع المحروقات للمستثمر الأجنبي منذ عام 1992، وكذا إمكانية الاستثمار في شتى القطاعات .

إضافة إلى ذلك فقد أبرمت الجزائر و انضمت إلى عدة اتفاقيات ثنائية و دولية منها :

- اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمارات و تشجيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية و اتحاد الاقتصاد البلجيكي اللوكسمبورغي و إيطاليا و فرنسا ورومانيا و إسبانيا .

- اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع عدد معتبر من الدول .مثال: الاتفاقية التي وقعتها الجزائر مع مملكة البحرين في 2000/06/11 و هي اتفاقية بشأن تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 2003/09/29⁽¹⁾

- اتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي

- صادقت على الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات

و كل هذه الاتفاقيات تعد ضمانات إضافية تمنح للمستثمرين و تزيد من ثقتهم في ضمان الحصول على كافة الحقوق و الامتيازات التي يخولها القانون .

لكن وعلى الرغم من تقديم الجزائر كل هذه المحفزات القانونية و الضمانات إلا أن المستثمرين الأجانب مازالوا متخوفين من القانون الجزائري فلقد اعتبر رئيس المعهد الفرنسي لقانون المبادلات التجارية الدولية سارج لازاراف في تصريح له أن الجزائر مطالبة باللجوء إلى التحكيم كنظام لفض النزاعات بين المؤسسات الجزائرية و الأجنبية مشيرا إلى انتهاء مرحلة مقاومة هذا النظام من قبل السلطات الجزائرية ، لأن هذا الرفض أفقد الجزائر الكثير من العقود⁽²⁾ .

فلقد لاحظ سارج لازاراف أن الجزائر مطالبة بمسايرة التطورات الاقتصادية باعتماد التحكيم لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال مشيرا إلى أن الرفض الجزائري يشكل أحد أهم التخوفات التي تطرحها المؤسسات الأجنبية للاستثمار في الجزائر إذ تبدي هذه الأخيرة تخوفها من النظام القضائي الجزائري ، وقد نشأ التحكيم في الأصل من التخوف من الطرف الآخر خلال المبادلات التجارية و العمليات الاقتصادية التي تتم في إطار شراكة ، مضيفا أن هناك تخوفا أيضا من ثقل الإجراءات القضائية في كثير من الأحيان ، فالقرارات التي تصدر عن هيئات التحكيم الدولية لا قيمة لها في حالة ما إذا لم تلق مساندة الهيئات القضائية للدول⁽³⁾

⁽¹⁾ <http://www.mofne.gov.bh/agreement2.asp?Id=72.14/10/2006>.

⁽²⁾ جريدة الخبر 6 جوان 2005 عدد 4414 ص 6.

⁽³⁾ جريدة الخبر 6 جوان 2005 عدد 4414 ص 6.

إلا أن المختصين الجزائريين يردون بأنه في كل حال من الأحوال سوف تدخل هذا النظام في التعاملات الجزائرية لأنه سوف تفرضه عليها المنظمة العالمية للتجارة بعد الانتهاء من المفاوضات و ذلك من خلال اللجوء إلى هيئة فك النزاع التابعة لهذه المنظمة و التي تمثل الدول و ليس الأفراد .

على الرغم من تقديم كل هذه المحفزات و التسهيلات إلا أنه لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر باستثناء قطاع المحروقات و يعود ذلك إلى تردد المستثمرين الأجانب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار. فلقد اعتبر تقرير صدر عن منتدى الأعمال العالمي المعروف بمنتدى دافوس في بداية عام 2003 يضم أهم المجموعات و الشركات العالمية و أكبر المستثمرين على المستوى العالمي ، أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير ملائم و غير مستقر، حيث تراوحت مرتبة الجزائر في التصنيف الذي وضعه الخبراء الاقتصاديون الذين يتخذون من دافوس مقرا لهم ما بين 72 و 96 من مجموع 102 دولة ، و من بين المآخذ المسجلة في عرقلة الاستثمارات الأجنبية انتشار الرشوة و البيروقراطية الادارية⁽¹⁾.

(1) / زيدان محمد. "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر-". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. (العدد الأول: 2004) جامعة حسينية بن بوعلي الشلف. ص 143.

المطلب الثاني: تمويل الاستثمارات في الجزائر

يظل التمويل هو المشكلة الأساسية العالقة لمشكلة التنمية في الجزائر باعتبارها دولة نامية فإن نجاحها في تحقيق الإنعاش و النمو الاقتصادي يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار الذي يعتبر العمود الفقري لأي تنمية اقتصادية جادة ومتطورة. ففي ظل المخططات والإصلاحات الإدارية والاقتصادية التي تشهدها الجزائر تعرف ترقية الاستثمارات دورا هاما ومميزا سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى الجماعات المحلية التي تستمد وظائفها من وظائف الدولة، باعتبارها الممثل لها على المستوى المحلي والأقرب لفهم انشغالات المواطن و مشاكله ومعرفة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للإقليم⁽¹⁾.

الفرع الأول: سياسة الجزائر في تمويل الاستثمار في فترة الاقتصاد المخطط 1967-1989.

لقد اتبعت الجزائر خلال الفترة 1967-1989 سياسة التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فلقد وضعت عدة مخططات لتحقيق ذلك حيث كان لكل مخطط أهداف محددة و أولويات حسب توزيع الاستثمارات على القطاعات . و يمكن بصفة عامة أن نشخص وجه سياسة التنمية في أنها تميزت خلال المرحلة الأولى من سنة 1967 إلى 1980 بالتركيز على تنمية القطاع الانتاجي عموما ، وتصنيع البلاد على الخصوص ، بينما توجهت خلال المرحلة اللاحقة 1980-1989 نحو التركيز على تنمية قطاع الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية. كما كان الانشغال الآخر الذي يبدو أنه أخذ الحيز الوافر في سياسة التنمية هو التنظيم اللامركزي للاقتصاد الوطني. و تواصل هذا الجهد بدون توقف عبر جميع مراحل التخطيط و نشط أكثر في المخططين الأخيرين سواء تحت تطبيق سياسة إعادة هيكلة المؤسسات أو نظام استقلاليتها⁽²⁾.

و يمكننا ملاحظة تطورات حجم الاستثمارات وتوزيعها خلال الفترة 1967-1989 من خلال الجدول التالي:

(1) تلاجبية نورة و تلي بلقاسم. دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمارات. الملتقى الدولي حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية. حالة البلدان العربية الجزائر . جامعة سكيكدة الجزائر. 9-10/12/2003. ص 1.
(2) محمد بلقاسم حسن بهلول. سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر. الجزء الأول. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1999. ص 10.

الجدول رقم (5) : حجم الاستثمارات وتوزيعها (1967-1989).

الوحدة : مليار دج

الفترة	1969-1967	1973-1970	1977-1974	1979-1978	1984-1980	1989-1985
القطاعات						
الزراعة و الري	1.62	4.94	16.72	3.77	35.022	115.42
الصناعات	5.40	12.40	48.00	55.65	177.191	251.60
تنمية وسائل الانجاز في البناء و الأشغال العمومية	-	-	2.73	2.35	20.699	33.20
القطاع شبه منتج	0.46	1.87	10.50	6.46	37.828	66.03
مجموع الهياكل الأساسية	1.58	8.54	32.27	28.39	188.470	362.13
مجموع الاستثمارات	9.06	27.75	110.22	96.62	459.210	828.38

المصدر: - د/ محمد بلقاسم حسن بهلول. مرجع سابق. ص ص 190،251،341،342.
 - د/ محمد بلقاسم حسن بهلول. سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر. الجزء الثاني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1999. ص ص 130،223.

الجدول السابق يوضح أن الهدف من توزيع الاستثمارات الذي يتجلى في توجيهها نحو القطاعات المنتجة. أما على مستوى التوزيعات القطاعية فقد تركز جهود الاستثمارات على القطاع الصناعي أي أن اتجاه الاستثمارات كان جد قوي نحو التصنيع السريع خلال المرحلة التنموية 1967-1979، ثم طرأ توجه جديد ابتداء من سنة 1980 لسياسة تخطيط التنمية و هو التركيز على إعادة تنظيم الاقتصاد حسب المحاور التالية⁽¹⁾ :

- التهيئة الإقليمية بهدف إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد لصد سبل النزوح الريفي إلى المدن.
- إعادة هيكلة المزارع و المؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير.
- مراجعة استراتيجية التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية بنسبة عالية هي أكثر من 51% من مجموع استثمارات الفترة.
- اعتماد سياسة الاستثمار الرأسي في القطاع الانتاجي الصناعي، تحت عنوان تامين الطاقات الانتاجية المتاحة بدلا من التوسع الأفقي.
- تطبيق لامركزة التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصادية كالبليات و الولايات و المؤسسات في إعداد المخططات الوطنية.

نظام التمويل :

تقوم المؤسسات المالية بتمويل العقود الواردة على الاستثمارات المخططة. و إذا رجعنا إلى تمويل المشاريع في السنوات التالية للاستقلال فإننا نجد أن نفقات المؤسسات الوطنية كانت منذ 1967 على أعباء

(1) د/ محمد بلقاسم حسن بهلول. مرجع سابق. الجزء الثاني. ص 5.

ميزانية الدولة (ميزانية التجهيز، و بصورة استثنائية بالالتجاء إلى الاقتراض الخارجي. و هذه الوضعية تولد آثارا خطيرة على المستويين الاقتصادي و المالي)⁽¹⁾.

لقد اتخذت اجراءات استعادت مفهوم كلفة الاستثمار و فرق المخططون بين تمويل الاستثمارات المنتجة بصورة مباشرة و غيرها. و ذلك بمقتضى قانون المالية 1970-1971. فالاستثمارات المنتجة بصورة مباشرة تمول بواسطة قروض طويلة الأجل ترتضيها المؤسسات المالية المتخصصة (أي المداخيل الموفرة لدى الخزينة و التي يسيرها البنك الجزائري للتنمية)⁽²⁾. و تحصل الخزينة على هذه الأموال عن طريق بيعها لسندات التجهيز و سندات الخزينة إلى الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

القروض البنكية متوسطة الأجل: و تمر بنفس الاجراءات التي تمر بها القروض الطويلة الأجل، و تكون قابلة للخصم من طرف البنك المركزي الجزائري.

- الالتجاء إلى الاعانة الخارجية بواسطة الخزينة و البنوك، و هذه الاعانة لا تستطيع أن تستفيد منها المؤسسات الاشتراكية إلا بعد الحصول على إذن صريح من وزارة المالية و كذلك الأمر بالنسبة للاعانة أو المساعدة النهائية لميزانية الدولة (طبقا لأحكام الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من قانون المالية لسنة 1978 و بواسطة رؤوس الأموال المملوكة للشركة)⁽³⁾.

بينما تبقى الاستثمارات غير المنتجة فورا ممولة عن طريق الميزانية.

في نهاية السبعينات و جددت الجزائر نفسها تزخر بعدة مصانع و هياكل اقتصادية هامة تعاني من البيروقراطية الإدارية و التسيير غير العقلاني كإهمال الجانب العلمي و التقني في إدارة المؤسسات الاقتصادية، و الاستعمال المكلف و انعدام التشابك القطاعي إضافة إلى انخفاض الموارد المالية. إن عدم نجاح المخططات الاقتصادية و فشلها في تحقيق الأهداف المسطرة لتحقيق التنمية الشاملة أدى إلى حتمية و ضرورة إدخال إصلاحات جذرية بدأت بإعادة الهيكلة مع مطلع الثمانينات بدخول نظام السوق في نهاية الثمانينات و خصوصية المؤسسات الاقتصادية في أواخر التسعينات و قد تزامنت الإصلاحات الهيكلية التي شرعت فيها الجزائر مع المتغيرات و المعطيات الدولية خاصة في الآونة الأخيرة التي زادت فيها الحاجة إلى التعاون مع الخارج و الانفتاح على العالم في ظل الشراكة الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد و تصحيح التشوهات البنوية التي عاقت الاقتصاد الجزائري⁽⁴⁾.

(1) د/ محفوظ لعشب. الوجيز في القانون الاقتصادي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1993. ص 222.

(2) المرجع السابق. ص 222.

(3) المرجع السابق. ص 223.

(4) تلاجبية نورة و تلي بلقاسم. دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمارات. الملتقى الدولي حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية. حالة البلدان العربية الجزائر. جامعة سكيكدة الجزائر. 9-10/12/2003. ص 3.

الفرع الثاني :-تمويل الاستثمارات في ظل اقتصاد السوق الموجه .

توزيع المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة

2004-1990:

إن دراسة الاستثمارات العامة في الجزائر تعد من بين الأدوات الأساسية للتحليل الاقتصادي. زيادة حصة الاستثمارات في التنمية يعود لضخامة حجم الاستثمارات و لتزايد حاجات المجتمع. و هذه الزيادة لا تتحقق في كل فروع النشاط الاقتصادي وبنفس النسب، لكن وفقا للأولويات و النتائج المراد الوصول إليها. بهدف الوقوف على تطور قيمة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني فإننا نستعين بالجدول (6) أدناه.

من الجدول (6) أدناه يتضح بان المجموع الفرعي للاستثمارات في تزايد مستمر، حيث تضاعف عشر مرات خلال الفترة 2004-1990. كما يلاحظ غياب حصة المحروقات و تناقص حصة الصناعات المصنعة، هذا راجع لتخلي الدولة عن سياستها في هذا المجال و فشل هذه السياسة في التجارب التنموية السابقة. كما أن حصة المناجم و الطاقة قد تضاعفت أربع مرات تقريبا، و أن الجزء الأكبر منها موجه إلى الكهرباء الريفية بغية النهوض بالريف الجزائري، كما يجب كما أن حصة الفلاحة و الري، المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية، التربية و التكوين و السكن و الخدمات المنتجة تستأثر بحصة الأسد من المجموع الفرعي للاستثمارات خلال الفترة 2004-1990، هذا راجع للدور الذي تلعبه هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني و للعناية التي توليها الدولة لهذه القطاعات بهدف تحسين مستوى معيشة السكان و محاولة دعم و إنعاش الاقتصاد الوطني. بينما نجد أن المخططات البلدية للتنمية تضاعفت أكثر من أربع مرات، هذا يعود لاهتمام الدولة بالجماعات المحلية و ضمان أدائها المستمر و توفير كل المرافق بها. و نفس الشيء بالنسبة للمنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية، هذا يعود بطبيعة الحال للدور الذي تلعبه هذه المرافق الخدمات في الوقت الحالي.

جدول (6) : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني حسب القطاعات خلال الفترة 1990-2004.

الوحدة: مليون دينار جزائري

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المحروقات
-	100	150	500	400	350	100	300	1.000	1.020	1.950	1.840	1.700	1.200	1.250	الصناعات المصنعة
-	8300	8.100	5.600	7.700	8.700	6.700	6.450	6.800	5.780	6.000	5.200	4.00	2.10	701.40	المناجم و الطاقة (منها الكهرباء الريفية)
-	6600	5.500	4.000	3.800	6.500	4.000	5.300	5.800	4.880	5.100	4.350	3.20	1.60		
85115	94210	75.45	56.770	43.535	42.338	36.015	28.510	28.000	23.200	22.160	18.240	12.500	9.800	9.020	الفلاحة و الري
16106	22128	15.494	5.225	3.777	4.385	4.215	2.160	2.800	1.600	1.090	960	1.000	400	294	الخدمات المنتجة
131436	114093	102.526	83.887	57.694	47.155	41.990	37.100	31.900	25.500	26.800	24.600	16.500	12.200	10.415	المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية
84092	71418	65.790	56.068	41.800	37.795	31.600	25.650	22.900	18.500	17.400	14.500	11.000	900	8.050	التربية و التكوين
-	37915	25.689	18.850	10.050	10.270	10.200	9.550	8.800	6.500	6.300	5.600	4.300	3.300	3.170	المنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية
75173	91980	91.25	86.400	59.383	63.741	32.000	12.430	12.800	7.900	10.000	8.700	2.000	400	343	السكن
38000	28120	25.000	23.000	21.500	19.459	15.000	43.500	39.000	33.500	19.500	15.360	11.900	8.500	7.400	مواضيع مختلفة
35645	39000	37.000	33.000	20.000	24.091	17.880	20.850	19.500	18.000	18.800	14.000	11.000	8.500	8.000	مخططات البلدية للتنمية
508100	507264	446.449.	369.290	265.883	258.284	195.700	186.500	173.500	141.500	130.000	109.000	75.900	55.400	50.012	المجموع الفرعي للاستثمارات

المصدر: أ/هارون العشي. مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية و دورها في بلورة التحولات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2004. الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على اقتصاديات و المؤسسات-دراسة حالة الجزائر و الدول النامية جامعة محمد خيضر بسكرة. 23-24 نوفمبر 2006. ص.5.

المصادر الداخلية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2004

1- الادخار الحكومي⁽¹⁾:

الادخار الحكومي هو الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي، و يكون أحد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية وخطط التنمية. و هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الحكومية و النفقات الجارية، ويمثل الادخار الحكومي في الجزائر الفرق بين الإيرادات الحكومية و نفقات التسيير و إن كان هذا الرصيد موجبا يعتبر مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية.

عرف الادخار الحكومي تغيرات عديدة حيث نجده ارتفع من 63.7 مليار دينار سنة 1990 إلى 95.1 مليار دينار سنة 1991 و هذا يعود إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية فنجد انه خلال هاتين السنتين ارتفع سعر البترول لذا فإن حصيللة الجباية البترولية ارتفعت خلال سنتي 1990 و 1991 و بعد ذلك تراجع من 35.8 مليار دينار سنة 1992 إلى 22.6 مليار دينار سنة 1993 هذا راجع إلى تزايد نفقات التسيير، لكن بعد هذه السنة ارتفع واستقر نوعا ما خلال السنتين 1994، 1995 فهو يتراوح ما بين 146.8 مليار دينار و 138.0 مليار دينار و هذا بفضل الإيرادات الحكومية و خاصة الجباية البترولية، واستمر الادخار الحكومي في الارتفاع نظرا لتحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية وارتفاع حصيللة الجباية البترولية فانقل الادخار الحكومي من 274.6 مليار دينار سنة 1996 إلى 283.1 مليار دينار سنة 1997 .

لكن في سنة 1998 شهدت انخفاض في أسعار البترول، لذا فإن الجباية البترولية قد انخفضت قليلا، بالتالي انخفضت الإيرادات الحكومية و منه تراجع الادخار الحكومي فوصل إلى 110.7 مليار دينا خلال هذه السنة ومع تحسن أسعار البترول بدأت الإيرادات الحكومية ترتفع ابتداء من هذه السنة لذا نجد أن الادخار الحكومي ارتفع من 195.8 مليار دينار سنة 1999 إلى 365.68 مليار دينار سنة 2001. ينبغي تقدير النتائج المالية خاصة منها الميزانية تبعا للسياسة الصارمة لتسيير الطلب على إثر انخفاض سعر البترول في سنتي 1998 و 1999 من جهة، و تبعا لارتفاع أسعار البترول من جهة أخرى في سنتي 2000 و 2001 من جهة أخرى، و قد سمح تضافر هذين العاملين بتحسين التوازنات و مكانة الجزائر الخارجية و قد سجل خلال السداسي الأول من عام 2001 ميل نحو توسيع الادخار في الميزانية. واستمر الادخار الحكومي في الارتفاع حيث وصل إلى 1002.4 مليار دينار جزائري سنة 2004.

2- التمويل التضخمي⁽²⁾:

عادة ما يعبر عن ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني في الارتفاع الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات أو الانخفاض الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، و ايسر طريقة للاستدلال عليه في قياس

(1) /هارون العشي. مرجع سابق. ص.6.

(2) /المرجع السابق. ص.8.

حركة الأسعار بالنسبة للحالة الأولى ودراسة العلاقة الموجودة بين السيولة المحلية والائتمان من جهة والناتج الداخلي الخام من جهة أخرى بالنسبة للحالة الثانية.

إن القوى التضخمية الفاعلة لتحريك الأسعار نحو الأعلى تتأثر بالطرق المالية، التجارية والتقلبات العشوائية في حجم و نوعية التجارة الدولية، وإذا نظرنا إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد أنه يمر بأزمة منذ بداية الثمانينيات، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية و بالتالي تولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية، كذلك فالعرض الكلي عجز عن مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب. و تتأثر الاتجاهات التضخمية بحجم و هيكل التجارة الخارجية للدولة مع سياسة سعر الصرف المطبقة للذين تميزا بالتذبذب و التدهور خلال الخمسة عشر سنة الماضية. و فشلت كل محاولات الخروج من مشكلة الصادرات أحادية التكوين السلعي و توسع هيكل الواردات السلعية الذي يرجع إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية و ما نتج عنه من تخفيض قيمة العملة الوطنية.

إن قياس ظاهرة التضخم يستند على عدد من المؤشرات كالتغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار، كمية وسائل الدفع و معاملات الضغوط التضخمية. فالتطورات الائتمانية و النقدية التي حدثت في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2004 تشير إلى أن السياسات النقدية أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي حتى بداية 1995، إضافة إلى السياسات النقدية فإن للسياسات المالية المتشددة و شروط صندوق النقد الدولي دورا فعلا بعد سنة 1995 في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2004:

1- التجارة الخارجية⁽¹⁾:

كانت التجارة الخارجية في الجزائر مصدرا هاما بسبب إمكانيات النمو التي ساهم فيها قطاع المحروقات منذ أربعة عقود في رفع الدخل الوطني، والتي أدت بدورها إلى زيادة تمويل الواردات من السلع الوسيطة و الإنتاجية اللازمة من جهة، و التوسع في إشباع حاجات المجتمع من المواد الغذائية من جهة أخرى بالرغم من محاولات بناء و توسيع قاعدة إنتاجية، زراعية و صناعية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، فإن الاقتصاد الجزائري يتميز بتمركز قاعدته الإنتاجية في فروع إنتاج و تحويل و صناعة المحروقات، في وقت أصبح فيه الطلب الكلي يتصف بالتنوع، بالتالي يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا مفتوحا في اعتماده على الواردات و على الخصوص في قطاعات إستراتيجية مثل الموارد الزراعية و الصناعية الغذائية و أصبح مشكل الأمن الغذائي متعلق بالتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية من خلال الأسعار، إضافة مشكلة المديونية، تذبذب أسعار الصرف الدولية و في مقدمتها الدولار الأمريكي.

تعتبر حصيلة الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فإنه يسجل فائض، أما إذا كان العكس فإنه يسجل عجزا. ونظرا لتذبذب قيمة الصادرات

(1) / هارون العشي مرجع سابق ص 9.

الجزائرية التي تعتمد على الصادرات من المحروقات من جهة ونظرا للتغيرات التي تطرأ على قيمة الواردات الجزائرية المرطبة بمتطلبات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. فان الميزان التجاري الجزائري سجل حالات العجز و الفائض خلال الفترة 1990-2004.

2- المديونية الخارجية⁽¹⁾:

ظهرت مشكلة المديونية لكثير من البلدان النامية و من بينها الجزائر في السنوات الأخيرة كأحد ابرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر و مستقبل التنمية الاقتصادية فيها, و أضحت أزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي بشكل مباشر وهو ما يتطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة. فنجد أن خدمات ديونها أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من حصيللة صادراتها. هذا إلى جانب أن القروض التي تحصل عليها يستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة ديونها الخارجية. فنجد قصور مصادر التمويل الداخلية بها, وسوء استغلالها من جهة و رغبة الدولة في تحقيق تنمية سريعة, هو ما دفعها إلى طلب المزيد من القروض الخارجية و لو بشروط قاسية, لسد الفجوة القائمة بين المدخرات المحلية و الاستثمارات المطلوب تنفيذها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و رفع معدلات النمو الاقتصادي بها.

إن اللجوء إلى السوق المالي الدولي للاقتراض ليس خطأ بل هو وسيلة لتحقيق مشاريع استثمارية, لكن ضعف مردودية هذه المشاريع لا يمكن من توفير المبالغ المقترضة. فبداية أزمة المديونية كانت عام 1986, ذلك بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية, بالتالي تدهور حصيللة صادرات المحروقات, و منه تراجع حجم القروض الممنوحة من طرف الدول و الهيئات الدائنة.

نتيجة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي و صلت إليها الجزائر لم تجد السلطات أمامها سوى حل اللجوء إلى الاقتراض القصير المدى والذي كلفها الكثير و الكثير, إضافة إلى غياب استراتيجية واضحة لتسيير المديونية الخارجية على المدى الطويل, و الاختلالات الموجودة في بوازنها الخارجية, استمرت الجزائر بالتسديد و الوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة حسب العقود الأصلية الممضاة مع المقرضين.

3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽²⁾:

إن عدد المشاريع الاستثمارية وصل إلى 324 (87 مشروع استثماري أجنبي مباشر في ظل قانون النقد و القرض و 237 في ظل قانون الاستثمارات إلى غاية 1998) مشروعا خارج قطاع المحروقات ما بين 1990-1998, مقدرة بمبلغ إجمالي 3 مليار دولار أمريكي. (1,33 مليار دولار أمريكي ما بين 1990-1993 و 1,67 مليار دولار أمريكي ما بين 1994-1998).

(1) / هارون العشي. مرجع سابق. ص 11.

(2) المرجع السابق. ص 12.

يمكن ملاحظة ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال التسعينيات وان أهمها تم منذ 1996, حيث تعاقدت الجزائر و كبرى الشركات البترولية. فنجد أن عدد عقود البحث والتنقيب المتعاقد عليها بين شركة سونا طراك و الشركات الأجنبية السارية المفعول حتى نهاية 1998 هي 17 عقدا.

وقد قدر متوسط الإستثمارات الخارجية المباشرة في الجزائر بأقل من 400 مليون دولار باستثناء عام 2001 الذي سجلت فيه الاستثمارات الخارجية ارتفاعا محسوسا في حدود 1.2 مليار دولار بفضل دفع شركة أوراسكوم للقسط الأول من حصة الرخصة الثانية من الهاتف النقال.

نسجل في الفترة 1995 – 2002 تدفق مهم للاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر مما يؤكد تحسنها في ميدان جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث صنفت في المرتبة الأولى مغاربيا و الثالثة إفريقيا خلال سنة 2002، مما أدى إلى الزيادة في التكوين الرأسمالي الإجمالي. وهذا التحسن في مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر محقق في بعض الاستثمارات الإستراتيجية (المحروقات، الاتصالات، مواد البناء، الحديد و الصلب) ويبدو أن الأمور توسعت إلى قطاعات أخرى كالكهرباء و المياه.

وفي تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية بتاريخ 22 سبتمبر 2004 سجل تراجع كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر من 1.1 مليار دولار عام 2002 إلى 634 مليون دولار عام 2003 مشيرا إلى أن الجزائر سجلت أعلى نسبة تراجع في المنطة العربية. كما أوضح التقرير الدولي أن الاستثمارات الأجنبية في العالم تراجعت من 678.8 مليار دولار إلى 559.5 مليار دولار خلال نفس الفترة.

المطلب الثالث : واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر و عواقبها

الفرع الأول : : واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

عاشت الجزائر مرحلة إصلاحات مكثفة وجذرية انصبت حول جوانب متعددة كان هدفها الرئيسي تهيئة الظروف و تقديم التحفيزات للاستثمارات الأجنبية ذلك فإن النتائج المسجلة لا ترقى إلى مستوى التوقعات المسطرة و خاصة في القطاعات خارج المحروقات .

و سوف نركز على تطورات الاستثمار الأجنبي خلال السنوات الأخيرة . وذلك كون الاستثمار الأجنبي ظاهرة حديثة نسبيا كما أن قدومها (دخولها) للجزائر حديث . لذا ستكون الإحصائيات منسوبة على الفترة 1995-2004.

بلغ نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1196 مليون دولار سنة 2001 و 1065 مليون دولار سنة 2002 .

الجدول 7 : حجم الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 1995-2002 القيم التالية بملايين الدولارات .

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
المبلغ	25	270	260	501	507	438	1196	1065

المصدر: د/بلعوج بولعيد. العولمة المالية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية(مع الإشارة للجزائر). الملتقى الدولي حول المالية جامعة باجي مختار عنابة 7-8/12/2004.ص10.

وحسب تصريح السيد كريم جودي الوزير المكلف بوكالة المساهمات و ترقية الاستثمارات أنه خلال سنة 2003 بلغ عدد المشاريع المصرح بها 7200 مشروع بقيمة 490 مليار دج منها 83مشروعا استثمارا محليا بقيمة 2.5 مليار دج أي أن القيمة الباقية للاستثمارات الأجنبية تساوي 488.5 مليار دج فإذا أي حوالي 7 مليارات دولار تقريبا لكن هذه ليست خاصة بسنة 2003 وحدها ، وفي هذه السنة رتبت الجزائر في المرتبة الثالثة في جذب الاستثمارات بعد جنوب إفريقيا و مصر فقد التزمت هذه السنة المؤسسات الأمريكية بالتوظيف خارج قطاع المحروقات 5 مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة ، ومن بين هذه الاستثمارات نذكر أن حجم العقود الذي أبرمته الشركات الجزائرية مع البترونا الفرنسية في آخر هذه السنة أكثر من مليار دولار أغلبيتها في مجالات المحروقات الصناعة الصيدلة و الكيمائية و صناعة المواد الغذائية و كذلك عودة شركة ميشلان الفرنسية لإنتاج العجلات المطاطية لفتح مصنعها الذي كان مغلقا لمواصلة عملية الإنتاج لتغطية الطلب المحلي و بغرض التصدير⁽¹⁾ .

أما سنة 2004 فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية حوالي 2 مليار دولار حسب تصريح مسؤول لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات⁽²⁾ .

(1) د/بلعوج بولعيد. العولمة المالية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية(مع الإشارة للجزائر). الملتقى الدولي حول العولمة المالية جامعة باجي مختار عنابة7-8/12/2004.ص10.

(2) <http://www.elaph.com/elaphweb/economics/2005/10/97080.htm>.15/10/2005

و يمكننا تقسيم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى استثمارات في قطاع المحروقات و استثمارات خارج قطاع المحروقات

1- الاستثمار في قطاع المحروقات :

لقد حظي قطاع المحروقات بالأولوية من حيث التركيز على إصلاح القوانين المتعلقة به ، وهذا نظرا لما يلعبه من دور في تمويل الاقتصاد الوطني ، حيث ظلت دائما الإيرادات المتأتية من صادرات النفط والغاز تشكل حصة الأسد ضمن هيكل الصادرات بنسب تتجاوز 95%(1).

فالجزائر التي كان إنتاجها متواضعا من البترول و الغاز غداة اكتشاف أولى الحقول في منتصف الخمسينات سرعان ما أخذ إنتاجها يتطور منذ تأسيس الشركة الوطنية للمحروقات سنة 1964 و هذا التطور أيضا يعود إلى إصلاح القطاع و هذا في إطار القانون 14/26 الصادر بـ 19/08/1986 و الذي ينص على إدخال مجموعة من التدابير و التعديلات الرامية إلى تحفيز الشركات البترولية الأجنبية في الجزائر ، والهادفة إلى تنمية البحث عن المحروقات و لقد أضيفت تعديلات لهذا القانون سنة 1991 ، وهذا بإصدار أحكام خاصة بالمشاركة الأجنبية في مجال إنتاج النفط و تطوير استغلال حقول الغاز ، ومنحت من خلاله مجموعة من التحفيزات أهمها (2) :

1- تشجيع الاستغلال و الاكتشاف في المناطق الصعبة من خلال منح تسهيلات ضريبية.

2- توسيع مجالات تدخل الاستثمارات الأجنبية حيث نص على أن كل الحقول ممكنة الاستغلال.

3- يمكن أن تصل حصة المستثمر الأجنبي من الإنتاج الإجمالي إلى 49% .

4- يكفي أن يمضي العقد مع سونطراك عوض الدولة كما كان سابقا.

منذ إقرار قانون عام 1986 حول المشاركة الأجنبية في القطاع الهيدروكربوني وقعت سونطراك ما يزيد عن 30 اتفاقية للمشاركة في الإنتاج و التنقيب تضمنت التزاما ماليا مقابلا من قبل الشركاء الأجانب بقيمة بليون دولار .

و الواقع أنه ما يزيد عن نصف الاتفاقيات المذكورة أعلاه التي تبلغ قيمتها 500 مليون دولار عقدت مع 23 شركة أجنبية منذ تفاقم التوترات السياسية في أوائل 1992 و أدت هذه الاتفاقات إلى زيادات هامة في اكتشافات النفط و الغاز بالإضافة إلى التوسع في إنتاج الحقول القائمة . وأحرز التعاون مع الشركاء الأجانب تقدما أيضا في 1996 إذ وقعت الجزائر أول اتفاق مشاركة مع شركة أجنبية (بريتش بتروليوم) لتطوير و استغلال حقول الغاز المعروفة (عين صالح) كما وقعت أول اتفاق ينطوي على قيام شركة أجنبية بالمشاركة في استغلال حقل نفطي منتج ، وتم منح عقد لشركتين أجنبيتين بالاشتراك مع سونطراك لتطوير حقل الغاز و نواتج التكثيف في تنفوي تابنكورت Tim Fouye Tabankot (3) .

(1) كريم نشاشيبي . مرجع سابق . ص 81.

(2) فريد كورتال . مرجع سابق . ص 15.

(3) كريم نشاشيبي و آخرون . مرجع سابق . ص 150.

كما قامت سونطراك بعقد عدة اتفاقيات لمشاركة الأجانب في البحث و اكتشاف و رفع الإنتاج من خلال الأساليب الفنية المتقدمة لاستخراج النفط و كان من بين المشاركين الرئيسيين شركة أراكو الأمريكية ، شركة أجيبي الإيطالية و سنيسا الإسبانية ، وبترو كندا و موبيل و أناداركو الأمريكية⁽¹⁾

و لقد بلغ عدد العقود التي وقعت عليها سونطراك إجمالاً بعد الإصلاح المحدث في القانون 1991، 40 عقداً مع شركات أجنبية في مجال الإنتاج ، والاكتشاف و التطوير و تتوقع شركة سونطراك إلى زيادة العقود إلى 50 عقداً مع حلول سنة 2005 بغية الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي من شأنها تخفيض التكاليف و تتيح فرص زيادة الإنتاج ومن ثم الصادرات⁽²⁾.

و تنتج الجزائر حالياً حوالي 1.4 مليون برميل يوميا من النفط و 445 ألف برميل في اليوم من المكثفات و 250 ألف برميل من سوائل الغاز الطبيعي⁽³⁾.

ويشير المدير العام لشركة النفط الجزائرية سونطراك إلى زيادة الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي حيث قامت الشركة بإبرام 68 اتفاقية شراكة مع مجموعات نفطية عالمية منذ السماح بالاستثمار للأجانب في عام 1986 .

و أشار إلى أن هذه الاستثمارات ساهمت في رفع القدرة الإنتاجية للبلاد حيث وصلت 1.1 مليون برميل يوميا مما دعا الجزائر للمطالبة بزيادة حصتها في منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك⁽⁴⁾.

تحتل الشركة الجزائرية للبترول سونطراك المرتبة 12 في التقرير الدولي لأفضل 100 شركة نفطية لعام 2004 حسب ما أورده بيان صادر عن وزارة الطاقة و المناجم الجزائرية .

و تراهن سونطراك على دخول عهد جديد بمصادقة البرلمان على قانون المحروقات الجديد الذي يفتح سوق الاستثمار و يحول الشركة إلى مجمع بترولي يتخلى عن مهام الإدارية و التنظيمية التي كان يقوم بها في ظل القانون القديم وهو ما يؤهل الشركة لتطوير إمكانياتها في الاستثمار و التنقيب في الجزائر و في الخارج⁽⁵⁾.

إن فتح مجال الاستثمار في مجال المحروقات سوف يكون له أثر هام جدا على الاقتصاد الوطني ، خاصة كون الجزائر تعتمد على هذا القطاع اعتماد شبه كلي. و لهذا فإن جذب الاستثمارات الأجنبية إلى هذا القطاع و ما ينتج عليها من أرباح سوف يكون له دور كبير في تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد.

✓ فلقد كان لعقود الشراكة التي أبرمتها سونطراك مع شركات أجنبية من أجل الاستكشاف و البحث و التطوير دورا كبيرا في رفع القدرة التنافسية و الانتاجية و تطوير المنتج و جعله تنافسيا في السوق الدولية باعتبار أن الجزائر ستواجه هذا المشكل مع الانفتاح الاقتصادي و إلغاء الحواجز الجمركية، وفي

(1) كريم نشاشيبي وآخرون . مرجع سابق . ص 151.

(2) د/ فريد كورتال . مرجع سابق . ص 16.

(3) <http://www.aljazeera.net/nr/exeres.15/10/2005>

(4) <http://www.aljazeera.net.15/10/2005>

(5) <http://www.aljazeera.net.15/10/2005>

هذا الاطار تم ابرام عقود شراكة مع شركة "أنداركو" الأمريكية التي نجحت في تخفيض تكلفة الانتاج إلى 1.84 دولار للبرميل عام 1999⁽¹⁾.

كما تمكنت شركة سونطراك بالشراكة مع أكبر المؤسسات العالمية في مجال الاستكشاف من تحقيق ستة استكشافات التي مكنت من توفير 51.54 مليون م³ موزعة بالمنتوج على الزيت و الغاز Condensat⁽²⁾.

✓ كما تمكنت شركة سونطراك بالشراكة مع مؤسسات أجنبية من حفر 52 بئر و إكتشاف 8 أبار بين سنة 1999 و 2001. فالانتاج بالشراكة يساهم في حدود 12% من الانتاج الإجمالي للمحروقات كما يساهم بنسبة 25% من الانتاج الاجمالي للبترول الخام. أما بالنسبة للغاز الطبيعي يساهم المتعاملون الأجانب بـ 8% من الانتاج الاجمالي.

✓ إذا فإن فتح مجال الاستثمار في مجال المحروقات سوف يساعد على زيادة الانتاج و تطويره و خاصة أن الطلب متزايد والذي سوف يمكن من زيادة حجم الصادرات و بالتالي تحسن وضع الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات و تزايد مداخيل الدولة من العملة الصعبة و بالتالي يزداد احتياطي الصرف .

✓ كما يساعد الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات في خلق مناصب شغل جديدة و بالتالي المساهمة في التقليل من مشكل البطالة.

✓ يساعد على تلبية الطلب المحلي و كذا الخارجي من خلال زيادة الانتاج.

✓ كما أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة سيخفف من عبء العمليات المطلوبة على الخزينة و يوفر أموالا لاستثمارها في مجالات أخرى⁽³⁾.

✓ هذا لا ينفي وجود آثار سلبية للاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات حيث لا يمكن إخفاء أثر تلك المبالغ و الأرباح من العملة الصعبة التي تحول إلى الخارج و التي تمثل نصيب الأجانب من الأرباح.

2- الاستثمار خارج قطاع المحروقات :

على الرغم من الإصلاحات المطبقة و الضمانات الممنوحة و على الرغم من امتلاك الجزائر لقدرات سوقية كبيرة إلا أن الاستثمارات الواردة إلى الجزائر تعد ضعيفة و محصورة في عدد محدود من القطاعات خارج قطاع المحروقات حيث أن أهم العقود الممضاة تمت في قطاع الصيدلة و الكيمياء وقدرت خلال الفترة ما بين 1988-1997 بـ 160.6 مليون دولار ،، وقد تم التوقيع على 5 مشاريع شراكة مع أكبر المخابر الصيدلانية في العالم ، وتمت خلال سنة 2000 و تبلغ قيمتها الإجمالية 100 مليون دولار أمريكي ، وتجسدت مشاريع الشراكة فيه صيدال و مجموعة من الشركات الأجنبية المعروفة على المستوى الدولي من فرنسا ، الدانمارك ، الولايات المتحدة الأمريكية و الأردن⁽⁴⁾. و نلخص هذه الشركات فيما يلي :

(1) د/ فريد كورتال. مرجع سابق.ص 16.

(2) أ/ يوسف رشيد. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني-حالة الجزائر.- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف (العدد: 2005) ص 166.

(3) أ/ تشام فاروق. دور و أهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة. الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد 23/22 أبريل 2003. ص 9.

(4) د/ فريد كورتال . مرجع سابق .ص 16.

وحسب تصريح وزير البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال الجزائري بوجمعة هيشور أن قطاع الاتصالات في الجزائر يأتي في المرتبة الثانية من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية بعد قطاع المحروقات و أكد أن الجزائر تعيش حاليا ظرفا أمنيا ملائما لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الاتصالات ، وصرح أن قطاع الاتصالات استقطب 4 مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الثلاث الأخيرة ⁽²⁾ .

وقد منحت الرخصة الأولى للاستثمار في الهاتف النقال للشركة أوراسكوم المصرية Djezzy و التي تملك أول شبكة للهاتف النقال في الجزائر و ثاني أكبر مصنع للإسمنت في الجزائر و لقد احتلت المرتبة الأولى في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر خارج قطاع المحروقات بأكثر من 2 مليار دولار منذ بدء نشاطه في الجزائر سنة 2002 ومن المنتظر أن ترتفع القيمة الإجمالية لاستثمارات أوراسكوم في الجزائر بنهاية 2005 إلى أكثر من 2 مليار بعد مضاعفة حجم استثماراتها في مصنع إنتاج الإسمنت بالمسيلة الذي سيبلغ 4 مليون طن في السنة إلى جانب اقتحام قطاعات جديدة و منها الهاتف الثابت و كذا إنتاج رمال المقالع بمبلغ 25 مليون دولار التي تستثمر في إنتاج رمال المقالع بعد إعلان الحكومة الجزائرية من استعمال رمال الأودية و البحر ⁽³⁾ .

أما ثالث رخصة للهاتف النقال تحصلت عليها الشركة الوطنية للاتصالات الكويتية سنة 2004 . كما ذكر مسؤول لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات أن هناك مشروع أجنبي مخصص لتحسين الاستفادة من الهاتف الثابت كفيل لوحده بجلب خلال سنة 2005 استثمار مبلغه مليار دولار .ومن المنتظر أن تحتل الجزائر المرتبة الثالثة في مجال الاتصال بعد جنوب إفريقيا و المغرب متجاوزة مصر مع نهاية العام ⁽⁴⁾ .

ومن بين المجالات التي تم الاستثمار فيها في الجزائر مجال السكك الحديدية الذي افتكت كل من "ألستوم" و "تي اس او" و فرع الشركة الوطنية للسكك الحديدية منذ 2004 فيه عقودا بقيمة 150 مليون أورو ، كما باشرت "ألستوم" انجاز مشروع كهرباء شبكة السكك الحديدية بضاحية العاصمة بقيمة 90 مليون دولار ، كما تحصلت المجموعة الأمريكية جنرال موتورز على عقد تجهيز يتجاوز 70 مليون دولار و التي سوف ستسلم هذه المجموعة بداية سنة 2006 ، 30 قاطرة عصرية بقوة 3200 حصان في إطار عملية تحديث الحظيرة التي تقدر ب180 قاطرة أمريكية الصنع في الغالب ، وتضمن جنرال موتورز الصيانة و قطع الغيار و التكوين ⁽⁵⁾ .

(1) /يوسف رشيد. مرجع سابق. ص 170.

(2) <http://www.menareport.com/ar/business/234641.11/10/2005>

(3) جريدة الشروق 30 جويلية 2005. عدد 1443 ص 4.

(4) <http://www.menareport.com/ar/business/234641.11/10/2005>

(5) جريدة الخبر. الثلاثاء 5 جويلية 2005. عدد 4439 ص 6.

ولقد خصص لتحديث قطاع السكك الحديدية 608 مليار دينار و لقد حصلت مجموعة بومباردي على مشروع تحديث خطي العاصمة و ثنية و العفرون بقيمة فاقت 33 مليار دينار ، بما في ذلك التجهيز وتحديث عربات لنقل المسافرين يتم حاليا التركيز على مشاريع تعرف فيها منافسة ألمانية نمساوية بالخصوص مثل إنجاز خطي النقل السريع بين برج خريس ولاية عين الدفلة و بومدفع البليدة و آخر يربط الجلفة و يهدف المشروع الذي يمتد على 320 و 260 كلم إلى تقليص مدة الرحلات إلى النصف ويربط الخطين بخط العاصمة وهران ، إلى جانب ذلك هناك مشروع خط البويرة بني منصور و تقرت حاسي مسعود على مسافة 240 كلم ، ومشروع آخر تقوم شركة فرنسية بالإشراف عليه هو واد تليلات في الحدود المغربية على مسافة 220كلم⁽¹⁾ .

أما فيما يتعلق بالاستثمار في القطاعات الأخرى فهناك بعض الأشكال المحدودة مثل :

- إنشاء شركة دايمال المختلطة الجزائرية الفرنسية لتركيب السيارات

- مصنع كوكاكولا بسكيكدة .

- الشراكة مؤسسة هنكل الألمانية لإنتاج مواد التنظيف.

- مؤسسة دانون جرجرة في مجال الصناعة الغذائية.

- في ميدان السياحة انطلقت عملية الصيانة و تجديد المؤسسات السياحية و الفندقية من خلال عقود الشراكة أو بيع للأجانب من أمثلة ذلك العقد الذي أبرمته الشركة الفرنسية ACCORD مع مجموعة مهري لإنجاز مشروع لـ 34 فندق على كامل التراب الوطني. حيث في المرحلة الأولى برمج 12 فندق من 2 و 3 نجوم ، موجه للطبقة المتوسطة⁽²⁾ .

كما أظهرت بعض دول الجنوب مشاركة معتبرة و رغبة كبيرة في اقتحام السوق الجزائرية (الهند ودول الخليج) ومن أمثلة ذلك إنشاء فروع مصرفية كريان بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك البركة إضافة إلى إقامة شراكة مع مؤسسة Epat-Sider الهندية للاستثمار في مجال الحديد و الصلب⁽²⁾ .

كما هناك مشاريع مستقبلية تنوي الجزائر الخوض فيها فلقد حث رئيس الحكومة أحمد أويحيى السفراء الجزائريين الجدد على ترويج مشروع 55 مليار دولار الذي أطلقته الحكومة للتنمية الشاملة في البلاد حتى 2009، وهو المشروع الذي دعت الجزائر الشركات العالمية للمشاركة فيه خاصة في جانب البنى التحتية منها الطريق السيار الذي يربط شرق الجزائر بغربها على مسافة 1216 كلم الذي قدرت تكلفته بـ 7 مليارات دولار ودعا أويحيى السفراء إلى إعلام المستثمرين الأجانب بأن الأسواق الجزائرية مفتوحة بالتساوي مع المستثمرين الجزائريين مؤكدا على أن ذلك سيكون في إطار الإعلان عن المناقصات وحسب⁽³⁾ .

(1) جريدة الخبر. السبت 18 أكتوبر 2005. عدد 4520. ص.6.

(2) بوزاهر نسرين تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر. رسالة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة. 2005/2006. ص 111.

(2) د/ فريد كورتال. مرجع سابق. ص.17.

(3) www.menareport.com. 12/10/2005

كما أن هناك مشروع إنشاء مراكز الاتصالات و الذي سوف يمنحه قانون المالية 2006 إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات كما ذكر مسؤول الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات (1).

ولكن وعلى الرغم من تقديم كل هذه الأرقام فما تجسد من نوايا الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 98-2000 حسب تصريح وزير المساهمة و تنسيق الاستثمارات لم يتعدى 2755 مشروع أي ما نسبته 7% من مجموع الاستثمارات المزمع القيام بها و التي تقدر بـ39639 مشروع بقيمة إجمالية بلغت 156 مليار دج أي حوالي 2 مليار دولار (2). و قد تركزت أساسا هذه الاستثمارات في قطاعات الصناعة و البناء والأشغال العمومية و النقل ثم الاتصالات و مصدر أغلب هذه الاستثمارات من أوروبا ثم الدول العربية ، ولكن عدم تجسيد هذه الاستثمارات على أرض الواقع دلالة على أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال فيه الكثير من العقبات التي تعيق الاستثمارات الأجنبية و هو ما أكدته زيارة تقنية لوفد البنك العالمي الذي يمثل قسم الاستثمارات في الجزائر فوجدت أن الاستثمار في الجزائر في ظل البيروقراطية و أنماط التسيير القديمة يبقى عقبة صعبة من العسير تجاوزها .

تحدث الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثارا مهمة على اقتصاديات البلدان المستقبلية فيقدر ما تجلبه معها من موارد مادية و غير مادية بما فيها رأس المال و البحث و التطوير و التقنية العالية في الإنتاج والقدرات الادارية و التنظيمية، فهي أيضا تزيد من مقدرة البلدان المستقبلية على انتاج كميات أكبر وتحسين نوعية السلع و الخدمات. كذلك فإن للاستثمارات الأجنبية مقدرة عالية على توسيع نطاق و منافذ التسويق الخارجية لتصدير المنتجات المحلية إليها و ذلك لما تمتلكه من خبرات تراكمية ضخمة و علاقات متشعبة على الصعيد الدولي. كما يمكن أن تشكل الاستثمارات الأجنبية مصدرا من مصادر المنافسة الإيجابية مع الصناعات المحلية مما يدفعها إلى العناية بمنتجاتها من حيث التكلفة و النوعية و بما يتفق والمعايير الدولية (3).

أما بالنسبة للجزائر فهي أيضا كغيرها من الدول المستقبلية التي أحدثت الاستثمار الأجنبي فيها أثارا على مستوى اقتصادها، إلا أن دراسة هذه الآثار تتطلب وقتا و احصائيات دقيقة و موثوقة. كما أن الدارس والمتتبع لموضوع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر و حجمها يجد أنه على الرغم من ضخامة المزايا والضمانات التي قدمها المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي من خلال تلك القوانين. إلا أن المحصلة مازالت متواضعة سواء من ناحية حجم ما تدفق إلى الجزائر من هذه الاستثمارات أو من ناحية مدى إسهامه في برنامج الانماء الاقتصادي و الاجتماعي فيها.

فمثلا حسب دراسة احصائية لوكالة ترقية الاستثمار APSI الاستثمارات الأجنبية تمثل 6 % من مجموع الاستثمارات و 10 % من مناصب الشغل المتوقعة (4).

(1) <http://www.etap.com/elaphweb/economics2005/10/97080.htm>. 15/10/2005

(2) د/ فريد كورتال . مرجع سابق ص17.

(3) صلاح الدين حسن السبيسي . مرجع سابق ص55.

(4) أ/ يوسف رشيد. مرجع سابق. ص 168.

و حسب معلومات منشورة في الموقع الفرنسي Mission economique و الذي يشير إلى أن فرنسا احتلت المرتبة الثالثة خلال الفترة (1998-2001) كبلد مستثمر في الجزائر بتدفق استثمار أجنبي مباشر مقدر بـ 344 مليون دولار. ففرنسا تمتلك 180 فرع في الجزائر و التي تشغل أكثر من 6000 شخص.

إلا أن فتح مجال الاستثمار خارج المحروقات ، و محاولة خلق مناخ استثماري جديد أدى إلى اقبال الكثير من المستثمرين على خلق مشاريع اقتصادية ساهمت في تغطية مختلف الحاجات الاستهلاكية منها⁽¹⁾:

القطاع الصناعي: على الرغم من محاولة المؤسسات العمومية في تنويع و تلبية الطلب المحلي إلا أن أداءها كان ضعيفا ، مما تطلب تطوير البنى التكنولوجية و التقنية و الإدارية و زيادة رأس المال والاستثمارات باعتماد برنامج إصلاح اقتصادي و إعادة هيكلة يركزان على الخصخصة و فتح رؤوس الأموال الشركات الحكومية أمام مشاركة القطاع الخاص المحلي و الأجنبي. مكنت هذه الاجراءات من استقطاب العديد من المؤسسات الدولية نذكر منها:

صناعة الفولاذ: مركب الحجار و Ispat.Internationale

مواد التنظيف : مؤسسة ايناد ENAD و Henkel-Unilever

قطاع المياه : مؤسسة EPEOR و Saur-Vivendi-Lyonnaise des Eaux

وسائل النقل : مؤسسة ميترو الجزائر و السيارات الصناعية-Spie-Rail.tech.international-RVI

Kia.Motors.

القطاع الغذائي: لغرض تطوير الصناعة الغذائية و تسهيل النفاذ إلى الأسواق العالمية أبرمت عقود شراكة مع مؤسسات دولية نذكر منها :

Fruital- Chambourcy -Unilever- Danone

على الرغم مما يشكل الاستثمار الأجنبي من فرص جيدة للاقتصاد الوطني و رغم محاولة الدولة جاهدة لتوفير المناخ المناسب لاستقطاب هذه الاستثمارات إلا أنه مازالت توجد هناك معوقات حالت دون قدوم مستثمرين أجانب إلى الجزائر بالقدر الذي تطمح إليه والتي يمكن أن نلخصها كما يلي :

الفرع الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر

منذ صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 و قانون الاستثمار سنة 1993، أعربت العديد من الشركات الأجنبية عن نيتها في الاستثمار بالجزائر بناء على الاعتمادات التي حصلت عليها من قبل مجلس النقد و القرض (1990-1993) ، أو من خلال تسجيلها لدى وكالة تدعيم متابعة و ترقية الاستثمارات ، هذا التدفق الهائل للمستثمرين أعلى انطباعا بأن الجزائر مقبلة على تحولات و تطورات اقتصادية كفيلة بتحقيق معدلات نمو إيجابية تسمح لها بتحسين وضعها المالي و الاقتصادي ، إلا أنه

(1) أ/ يوسف رشيد. مرجع سابق ص ص 168.169.

وبالمقارنة بين ما تم الإعراب عنه من نيات و ما تم تحقيقه فعلا من استثمارات يمثل مفارقة كبيرة تطرح تساؤلات عن ماهية العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر⁽¹⁾.

أ - قبل قانون الاستثمار⁽²⁾ :

من خلال دراسة قام بها البنك العالمي في 1992 ، بينت أن موقف المستثمرين الأجانب إزاء تحرير النظام القانوني الذي يحكمهم من خلال قانون النقد و القرض 1990 كان موقفا انتظاريا ، وهو ما يدل على أن موقف المستثمر الأجنبي لم يكن سلبيا و ذلك نظرا لمستوى نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر بـ 1.33 مليار دولار أمريكيا تحت ظل هذا القانون .

إن تردد المستثمرين الأجانب كان مرتبطا بالدرجة الأولى بالمناخ القانوني ، المؤسسي و السياسي السائد في البلاد أثناء تلك الفترة (1990-1993) ، فتخوفات المستثمرين الأجانب من المناخ المالي كانت متعلقة أساسا بالشروط الفعلية لإعادة تحويل رؤوس الأموال ، حيث طرح تساؤلا حول الإمكانية المالية لبنك الجزائر للوفاء بضمان تحويل رؤوس الأموال الناتجة عن الأرباح المحققة عن تصفية النشاط المنصوص عليه في قانون النقد و القرض . إضافة إلى التخوف من إجراءات تطبيق هذا المبدأ و التي يحتمل أن تطيل من فترة إعادة التحويل .فالمشاكل المالية التي كانت تعاني منها الجزائر لم تكن سرا على المستثمرين الأجانب مما جعلهم حذرين فيما يخص أهمية رؤوس الأموال التي تستثمر إما في الشركات المشتركة أو في الشركة الأجنبية .

فضلا عن المخاطر المالية فإن العوائق الناتجة عن ضعف الهياكل الصناعية ، لم ترغب عن تقييم المستثمرين الأجانب لجاذبية الجزائر .بالفعل فهذا الضعف جعل البحث عن شركاء صناعيين محليين وناجعين و مقاولين من الباطن قادرين على منح الثلاثية (التكاليف-النوعية-الآجال) التي تطلبها الشركات الأجنبية شيئا صعبا .

إن تغيير النموذج الاقتصادي للجزائر لم يؤثر فقط على الحساب الاقتصادي للشركات الأجنبية و لكنه أدى إلى خلق نوع من الشك حول نجاح عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق . فغزارة القوانين المتتالية خلقت نوعا من الإحساس بعدم الاستقرار مما أعطى المستثمرين الأجانب حجة إضافية لتأجيل عملياتهم الاستثمارية التي تتطلب على الأقل آفاقا مستقرة على المدى المتوسط .

ب- في ظل قانون الاستثمار (1993-2000) :

إنه لمن الصعب محاولة التقييم فيما إذا تم تحقيق الاستثمارات الأجنبية المصرح بها لدى وكالة ترقية و تدعيم و متابعة الاستثمارات بعد قانون النقد و القرض ، لهذا يجب التطرق إلى العوائق التي تواجه تحقيق الاستثمارات الأجنبية ، والتي يمكن سرد كل منها على حدة غير أنها تبقى مرتبطة فيما بينها و تتمثل فيما يلي :

(1) أ.د/ علي همال و أفطيمة حفيظ. آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية. سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية الجزائر. جامعة سيكدة. 9-10/12/2003. ص4.
(2) المرجع السابق، ص5.

1- العائق القانوني و الإداري (1) :

رغم أن الإطار القانوني ليس هو المسؤول الأول عن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أن القانون رقم 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 مرت عليه 8 سنوات و لم تكن له أهمية في جلب الاستثمار الأجنبي ، فهو ليس القانون الأفضل في المنطقة كما أنه ليس الأسوأ.

كما يبدو أيضا أن نصوص هذا القانون قد جلبت الفضول أكثر من جلب مستثمرين حقيقيين. كما أن القانون الجزائري يقع في الوسط بين ما يعرض في المنطقة ، مثلا القانون الليبي الذي يبدو أنه يمنع الاستثمار الأجنبي المباشر و لا يسمح إلا بمشاركة أجنبية ضعيفة. لذا يجب على الجزائر أن تعرف ما هو معروض في المنطقة حتى تعرض مثله أو تضيف امتيازات عليه ليكون عرضها الأفضل .

أما مشكلة البيروقراطية فقد صرح A.MEBTOUL قائلا : "...كل عائق بيروقراطي مع عولمة الاقتصاد يجعل رؤوس الأموال تهرب نحو مناطق أخرى أكثر ملائمة" .

إذا كانت رؤوس الأموال لا تستثمر في الجزائر ، فهناك أسباب رئيسية و يجب رفع العوائق لأن وجود نص قانوني جيد ليس شرطا كافيا.

كما يقول أيضا سيد بوكرامي "توقفوا عن وضع القوانين و تطبيق تلك الموجودة سابقا"

حيث أن المستثمر يرى أن العائق المرتبط بالمحيط الإداري يمثل أول مؤشر لتقييم نوعية مناخ الاستثمار. فالتأخر في تحقيق الاستثمار الناتج عن هذا العائق غالبا ما يرفع من كلفة الاستثمار التي يكون توقعها أمرا صعبا .

2- عائق العقار (2) :

يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار ، غير ان الحصول على العقار الصناعي تعترضه عدة مشاكل تتمثل أساسا في :

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق سنة .
- نقل الإجراءات و تقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار ، هيئات تخصيص العقار و مرة أخرى اما مسيري العقار .

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهضة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط و همية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها .

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة و نوع النشاط .

- وأخيرا أمن المنطقة الصناعية .

(1) أ.د/ علي همال و أ.فطيمة حفيظ. آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية-متوسطية. سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية الجزائر. جامعة سكيكدة. 9-10/12/2003. ص5.

(2) المرجع السابق. ص5.

إن منح الأراضي الصناعية للمستثمرين يرجع في كل ولاية إلى لجنة تنشيط الاستثمارات ، و يتمثل في دورها في التنازل على أراضي الأملاك العمومية للمستثمرين المعتمدين من قبل وكالة ترقية الاستثمارات إضافة إلى :

- الإعلام بالعقارات الصناعية المتاحة على مستوى كل ولاية إضافة إلى طرق و إجراءات عقد الصفقات و تحقيقها .

- تسهيل الإجراءات المرتبطة بالحصول على العقود و التصاريحات الواجبة التحضير غير أن هذه اللجان أصبحت عقبة إضافية أمام اقتناء الأراضي الصناعية حيث منحت نفسها مهام ليست من صلاحيتها إذ أصبحت تقرر في رفض المشروع عوض تسهيل تحقيقه .
لكن هذا لا يعتبر هينا أمام غياب عقود الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية ، فما لم يقدم لهم هو مجرد عقد إداري لا يعترف بقوته من قبل البنوك التي ترفض بذلك قبوله كضمان لمنح القروض.

3- مشكل الموائ (1):

تعتبر الموائ إحدى الحلقات الأساسية و الفاعلة في المنظومة التجارية خاصة حركة السلع من و إلى داخل البلد و إذا كانت نتيجة الاستثمار الخاص بشكل عام (محلي أو أجنبي) تعتمد أساسا على حركية السلع و المواد من خلال عمليات الاستيراد والتصدير ، فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموائ يفرض مقاييس دولية خصوصا في الفترة الحالية ، من بين هذه المقاييس : المداومة و عدم التوقف عن العمل ، التسليم في الوقت المحدد للحاويات ، توفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء ، التحكم في إرساء السفن .

و إذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام و توفير الموائ للمقاييس الدولية ، فإن الموائ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس حيث وجهت انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموائ الجزائرية .
فمثلا يستقبل ميناء الجزائر 80% من واردات الجزائر ، وهو يعرف انتقادات شديدة من قبل المستثمرين الذين يرون في عدم اشتغاله بصفة طبيعية من العوائق التي تحول دون الاستثمار فضلا عن توقفه عن العمل ليلا .

إن أهم ما تمت مباشرته منذ 1995 من خلال قانون المالية لهذه السنة هو إرساء نظام المخازن الصناعية للمؤسسات التي أصبح بإمكانها تخزين البضائع في محلاتها في انتظار جمركتها لاحقا من قبل جمركي قاطن في هذه المناطق . لكن هذا النظام يبقى مكلفا و غير ناجع نظرا لكون التشريع الساري حاليا يعطي تفسيراً لكيفية إتمام العمليات عندما يكون الجمركي في عطلة .

(1) د/ علي همال و أفضيمة حفيظ. آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية-متوسطية. سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية الجزائر. جامعة سكيكدة. 9-10/12/2003. ص6.

4- العائق المالي⁽¹⁾:

إن نوعية المشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات منذ 1993 لم بعد حصولها على العملة الصعبة و إنما حصولها على العملة المحلية لتمويل استثماراتها . فالصيرفيون يرجعون السبب إلى كون المشاريع المقدمة ليست قابلة للتمويل (غياب دراسات جدوى جيدة ، غياب أموال خاصة أو ضمانات كافية ..) ولكن هذا يخفي الحقيقة غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع و تحديد إمكانية البنك لأخذ المخاطرة.

إن رفض القطاع الخاص لتقديم الضمانات المطلوبة من قبل مسيري البنوك بغرض تبرير قرار منح القروض ناتج عن كونه لا يراه متوافقا و المخاطر المأخوذة من قبل البنك و عليه فإن تمويل عمليات الهندسة المدنية لمشروع استثماري تصبح غير قابلة للتمويل ، فالتجهيزات المستوردة تصبح وحدها قابلة للتمويل لا اعتبارها رهنا منقولا سهل التحقيق .

إن مودع طلب التمويل في وكالة ما يجب عليه الانتظار حتى يرسل بطلبه إلى المديرية الفرعية التي تقوم بدورها بإرساله إلى المديرية العامة للبت فيه كما هو الحال لدى القرض الشعبي مثلا. و هذا ما يكمن تفسيره من خلال كون قرار منح القروض ممرزا .

يرجع المستثمرون في أغلب الأحيان أسباب تأخير تحقيق استثماراتهم و ارتفاع تكاليفها إلى غياب التمويلات فضلا عن اعتبارهم بأن النظام المالي لا يتميز بالفعالية و غير قادر على التأقلم مع متطلباتهم . فحتى العمليات الجارية (تحويل ، مسك الحسابات، تحرير الأموال المودعة) تعرف صعوبات ، فتحويل صك بنكي مثلا من وكالة إلى أخرى تابعين لنفس البنك و تفعان في نفس المدينة يستغرق شهرا كاملا .

إن المؤسسة الخاصة نادرا ما تحصل على تحويل طويل الأجل ، فالحالات النادرة للتمويل على المدى الطويل كانت مغطاة بخطط قرض ميسرة من قبل البنك الجزائري للتنمية. فالأصل في التمويل كان القروض القصيرة المدى المتميزة بارتفاع تكاليفها ، وقصر مدة امتلاكها ، أضف إلى ذلك بعض الإجراءات المصرفية المتسمة بمركزية القرار و نقص المعلومات و المعطيات الكافية حول فرص التمويل المتاحة و غياب الشفافية في منح القروض و ضعف المنتجات المالية المقترحة على المستثمرين الخواص .

5- غياب الاستقرار السياسي⁽²⁾:

لغياب الاستقرار السياسي أثر فعلي على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة ، رغم وجود بعض المزايا المقارنة للاقتصاد الجزائري حيث إن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما و تحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد .

(1) د/ علي همال و أ. فطيمة حفيظ. أفاق الاستثمار في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية. سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية الجزائر. جامعة سيكدة. 9-10/12/2003. ص6.
(2) المرجع السابق ص7.

و نظرا للوضع الاقتصادية و الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات ، فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار و على رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر جد مرتفع. و لهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية ، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر ، فالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الوطنية و الأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها .

بالإضافة إلى العوائق التي تواجه المستثمرين الأجانب و حتى المحليين فإن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض الصعوبات .

6- صعوبات السوق الجزائرية⁽¹⁾ :

يمكن تفسير صعوبة السوق الجزائرية من عدة نواحي إلى انه سيتم الارتكاز على جانبين أساسيين هما القدرة الشرائية و البورصة المالية .

و عليه فإن السوق تمثل مؤشرا أساسيا يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للمستثمرين الأجانب عندما يتعلق الأمر بالدخول إلى السوق الجزائرية ففي أول تقرير له قام مكتب الاستثمارات العربية للاتصالات وصحيفة الشرق الأوسطك بصياغته في جوان 2000 الذي يتعلق بحقيقة وضع السوق الجزائرية والفرص المتاحة في مختلف القطاعات ، حيث يؤكد التقرير على أن السوق الجزائرية تمتلك قدرات كبيرة و تتيح فرص عديدة و هي سوق عرفت تحولات هامة ، إلا أن هناك سلبيات مازالت عالقة ، ومرد ذلك أن المحيط الاقتصادي يعاني من مشاكل عديدة بعيدة عن المعايير الدولية المعتمدة علما أن الجزائر بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية لتحسين الإنتاجية .

إن قيمة الصادرات خارج المحروقات لا يتعدى 600 مليون دولار سنة 2001 ، وتظل سونطراك أول مصدر خارج المحروقات بـ22% من قيمة الصادرات ، وبالمقابل تصل نسبة الإنتاجية في المؤسسات العمومية الصناعية إلى أقل من 50% في الوقت الذي تخصص 40% من قيمة الصادرات لخدمة المديونية .

و إذا كان ضعف الإنتاجية يفسر ضعف مستوى التشغيل فإن القدرة الشرائية للسكان تمثل هي الأخرى معيارا تقاس به السوق الجزائرية .

ففي سنة 1999 حجم السوق الجزائرية (من خلال إجمالي الناتج المحلي) قدرت بـ43.8 مليار دولار أمريكي لقدرة شرائية مكافئة ، وهو ما يفوق ما تمنحه دول المغرب العربي في نفس السنة ، حيث أن المغرب تمنح سوقا أقل أهمية يقدر بـ34.4 مليار دولار أمريكي. أما تونس فإنها تمنح سوقا أضعف تقدر بـ19.4 مليار دولار أمريكي .

(1) أ.د/ علي همال و أفطيمة حفيظ. آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية. سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية الجزائر. جامعة سكيكدة. 9-10/12/2003.ص6.

و لقد أصبح الركود الذي تواجهه البورصة يقلق الشركاء و يعود هذا لقلة الشركات العمومية التي دخلت فيها (رياض سطيف ، فندق الأوراسي ، صيدال) إضافي إلى عدم تجاوب القطاع الخاص و مرد ذلك أن غالبية الشركات لعمومية تعاني من عجز في الخزينة و الموازنة ، بل أن ديونها قدرت بأكثر من 500 مليار دينار بعد تطهير أصولها فضلا عن الإختلالات المسجلة في الأصول و رقم الأعمال .

أما المؤسسات الخاصة فهي من حيث بنيتها عبارة عن مؤسسات فردية أو عائلية ، ومع المقاييس والشروط الدقيقة التي تتطلبها البورصة في سجل المحاسبة التحليلية و التسيير تطالب كل شركة بأقصى شفافية ممكنة مع تقديم حصيلة سنوية للنشاط الاقتصادي و مؤشرات دقيقة لرأس المال و رقم الأعمال وشبكة الرواتب و الأجور و الأصول ، وهو ما تحاول معظم المؤسسات أن تتحاشاه .

إن التنازلات و الامتيازات التي تقدمها البورصة لتشجيع المؤسسات على الدخول في البورصة وصلت إلى حد التنديدات من طرف البعض ، هكذا يصرح رئيس لجنة التنظيم و مراقبة البورصة "سيد علي يوكرامي" الذي أكد أن مؤسسة مالية تسيير بثلاث مؤسسات (صيدال ، رياض سطيف ، الأوراسي) لا مستقبل لها .

إن بقاء سوق الأوراق المالية على هذه الحالة لن يساعد على إنعاش الادخار المحلي ذلك أن الهدف من إنشاء البورصة هو تشجيع المدخرين الخواص على توفير أموالهم في البورصة ، مما يمكن الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية بعد انسحاب الدولة من تسيير الاقتصاد .

7- غياب سياسة و برامج خوصصة واضحة و مستمرة⁽¹⁾ :

أظهرت تجارب الدول النامية وجود علاقة وطيدة بين عمليات الخوصصة و تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تشير تقديرات البنك العالمي إلى أن 27.8% من إيرادات الخوصصة التي جنتها الدول النامية ما بين 1990 و 1996 كانت استثمارة أجنبية مباشرة في دول أوروبا الوسطى و الشرقية مثلا سجل ما يقارب 60% من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين 1989 و 1993 في إطار برامج الخوصصة حيث تعتبر هنغاريا في هذا المجال البلد الذي استقبل أكبر تدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والناجمة عن برامج الخوصصة .

أما بالنسبة للجزائر فإن عملية الخوصصة عرفت إرساء القاعدة القانونية و المؤسسية في ظل التعهدات الدولية المتعاقد عليها مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي على مرحلتين هما .

- باشرت الجزائر خوصصة أولية في 1994 من خلال المواد 24 و 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي سمح للمؤسسات العمومية بالتنازل عن الأصول .

المادة 24 و فتح رأسمالها في حدود 49% المادة 25 للمتعاملين الخواص الوطنيين و الأجانب ، وهذا ما سمي بالخوصصة الجزائرية

(1) أ.د/ علي همال و أفطيمة حفيظ. آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية. سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية الجزائر. جامعة سكيكدة. 9-10/12/2003. ص8.

- أما في 1995 فتحت المصادقة على الأمر 95-22 الصادر في أوت 1995 المتعلق بخصوصة المؤسسات (الخصوصة الكلية) و الذي عرف قبل دخوله حيز التنفيذ تعديلا في مارس 1997 بهدف إدراج تحفيزات كما تم في نفس السنة إصدار الأمر 95-25 المتعلق برؤوس الأموال المتداولة للدولة والذي أرسى القاعدة القانونية للشركات القابضة حيث منحه حق إصدار اقتناء أو التنازل على كل القيم وفق للقانون التجاري .

وكانت نتائج الخصخصة في الجزائر ضعيفة جدا و يعود ذلك إلى :

كثرة المتدخلين في عملية الخصخصة (المجلس الوطني لمساهمة الدولة ، الشركات القابضة و مجلس الخصخصة) تداخل قانوني في الصلاحيات فضلا عن الإطار القانوني الذي لا يوضح من له الصلاحية في طلب التعهدات لعملية الخصخصة تحضير الصفقة ، التصريح بعقد العملية التوقيع على العقود ومتابعة تطبيقها .

تعتبر الشركات القابضة عائقا لعملية الخصخصة حيث هدفها هو المحافظة على السلطة ، حيث قامت هذه الأخيرة على سبيل المثال بعد أن قام مجلس الخصخصة بعرض مؤسسات المياه المعدنية للخصخصة مجمل دينها على هذه الوحدات بغرض إفشال بيعها .

غياب عقود الملكية لبعض الوحدات التي هي أصل للخصخصة و غياب حق الامتياز لبعض الآبار والمقالع التي بدونها لا يصبح لوحدة المياه أو لمصنع الأجور أي فائدة لكونها المورد الأساسي بالمادة الأولية .

* هذا بالإضافة إلى العائق البشري إذ نجد أن الجزائر حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2002 احتلت المرتبة 106 من بين 162 دولة، بينما احتلت تونس المرتبة 97 أما المغرب فأخذت المرتبة 123. ويصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بصفة دورية سنويا منذ عام 1990 و يتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي (1) :

- طول العمر يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة
- المعرفة و يقاس بمعدل محو الأمية بين اليالغين و نسب الإلتحاق في المراحل التعليمية المختلفة و يتراوح بين 0% و 100%.
- مستوى المعيشة و يقاس بمعدل دخل الفرد للنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي و يتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار.

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر : مؤشر تنمية بشرية عال 80% أو أكثر، مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50% إلى 79% ، و مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50%.
إن كل هذه المشاكل لا تخفى عن المستثمرين الأجانب المهتمين باقتناء بعض الوحدات في إطار عملية الخصخصة إذ إن هذه المشاكل تعطي صورة واضحة عن الخلافات الموجودة في عملية الخصخصة .

(1) ناجي بن حسين. تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر 21/09/2005 <http://www.uluminsania.net/b19.htm>

من خلال ما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يحقق المستوى المطلوب و هذا يعود للعراقيل الموجود في الاقتصاد الجزائري ما عدا قطاع المحروقات الذي يستقطب الكثير من المستثمرين الأجانب . غير أن الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات لهذا يجب البحث عن سبل تطوير القوانين و جعلها مرنة و مشجعة لقدام مستثمرين أجانب و كذا تحسين مناخ الاستثمار وتقديم تحفيزات .

لكن يجب الإشارة إلى أن الجزائر تسعى جاهدة إلى تحسين المناخ الاقتصادي و تحاول رفع العراقيل التي تحول دون قدام مستثمرين أجانب فقد ذكر مسؤول لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات أن قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية و السياحة و الخدمات الذي يحظى باهتمام المستثمرين الأجانب سيستفيد من مشروع إنشاء مراكز الاتصالات يمنحهم قانون المالية لسنة 2006 إعفاء ضريبي على الأرباح لمدة خمس سنوات . فالجزائر ما زالت تحاول تحسين الوضع القانوني و الاقتصادي لجذب أكبر عدد من الجانب للاستثمار .

خاتمة:

من خلال استعراضنا للفصل الثاني و تعرفنا على الاستثمار الأجنبي و أنواعه و تمكننا من التمييز بين هذه الأنواع و أدركنا انه لتحقيق تنمية حقيقية لا بد من التوجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد أحد أهم مصادر التمويل الخارجي الآن خاصة أن الدول النامية تعاني من عجز الموارد الداخلية و كما أن الحصول على قروض إضافية لم يعد مجديا لأنها تشكل أعباء إضافية و التي لم تعد الدول النامية قادرة على سداها و لهذا و نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و التي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية :

- يسمح بنقل التكنولوجيا للدول المستضيفة .

- تحسين كفاءة استخدام موارد الدولة المضيفة.

- مصدر من مصادر التمويل الخارجي .

- توفير مناصب شغل في الدولة المضيفة.

- تحسن وضع ميزان المدفوعات

- تحسين الدخول.....

لكن هذا لا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخلو من المساوئ و المخاطر بحيث يمكن أن يؤثر على ميزان المدفوعات في المدى الطويل ، كما يؤثر على السياسات الاقتصادية للبلد المضيفة و يقيد حريتها هذا بالإضافة إلى إمكانية حصول بطالة و ذلك عند استبدال الإنسان بالآلات المتطورة .

إلا أن الدول النامية و في الوقت الحالي ليس أمامها سوى حل واحد وهو تهيئة و تحسين الظروف لجذب الاستثمار الأجنبي بكميات كبيرة لتحقيق التنمية المطلوبة وللخروج من مشكلة المديونية و الجزائر كغيرها من الدول النامية بدأت تنتهج نفس الطريق نحو جذب الاستثمار الأجنبي الذي بدأت تهيأ له القوانين و المناخ الملائم و المحفزات لجذبه . فأخذت تعدل في قوانين الاستثمار و تقدم الإعفاءات و التسهيلات . وعلى الرغم من تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر و تحقيق الاستقرار على المستوى الكلي إلا أن المستثمرين الأجانب مازالوا متخوفين من الاستثمار في الجزائر و نسبة الاستثمارات الأجنبية المحققة في الجزائر ما زالت لم تصل إلى المستوى المطلوب . إلا انه و مع اكتمال انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يتوقع أن يتشجع المستثمرين للاستثمار في الجزائر .

و لهذا يجب على الدولة الجزائرية أن تحسن المناخ الاستثماري و تتخلص من العراقيل التي تحول دون قدوم الجانب للاستثمار في الجزائر لكن مع المحافظة على المصلحة الوطنية .

و لقد وجدت الحكومة الجزائرية أن من أحسن الحلول للتخفيف من مشكلة المديونية و لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية لا بد من اتباع حل تحويل الديون إلى استثمارات نظرا لما تحققه من فوائد من جهة

التخلص من الدين و من جهة أخرى تحقيق تنمية من خلال اكتساب تكنولوجيا و تحسين كفاءة الموارد المحلية و تحقيق دخول إضافية و تحسن وضعية ميزان المدفوعات .
ولهذا لا بد من التعرف على هذه السياسة و ما هي تجربة الجزائر معها في ظل تجارب الدول الأخرى مثل المغرب و تونس . فماذا تعني سياسة تحويل الديون إلى استثمارات ؟ و ما هي تجربة الجزائر مع هذه السياسة ؟ بالإضافة إلى عدة تساؤلات نحاول الإجابة عليها في الفصل الثالث.